RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

لشهر فبراير ومارس 2026

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

فبراير ومارس 2026م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 4

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي 8

تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران..... 9

أولاً: تصفية أبرز القيادات السياسية والعسكرية..... 9

ثانياً: مجتبى خامنئي مرشداً جديداً لإيران خلفاً لوالده..... 9

ثالثاً: عوامل فشل الرهان الأمريكي-الإسرائيلي على إسقاط النظام..... 10

الخلاصة:..... 11

خسائر استراتيجية للاقتصاد الإيراني على مستوى النظام وعامة الإيرانيين 12

أولاً: قطاع الطاقة..... 12

ثانياً: الصناعات الاستراتيجية..... 13

ثالثاً: قطاع الخدمات والبنى التحتية الاستراتيجية 13

رابعاً: الانعكاس على المعيشة اليومية للإيرانيين حاضراً ومستقبلاً..... 13

الخلاصة:..... 14

التصعيد العسكري الأمريكي-الإسرائيلي وطبيعة الرد الإيراني..... 15

أولاً: سياسة قطع الرؤوس والرد الإيراني عليها 15

ثانياً: أسلوب إغراق الدفاعات واستخدام أسلحة غير متكافئة..... 15

ثالثاً: التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي..... 16

رابعاً: التداعيات الاستراتيجية وإعادة الاصطفاف الإقليمي 16

الخلاصة:..... 16

التداعيات الاجتماعية الإيرانية في ظل استمرار الحرب الأمريكية-الإسرائيلية..... 17

أولاً: التداعيات الاجتماعية لحرب أمريكا - إسرائيل على إيران 17

ثانياً: سياسات النظام الإيراني في مواجهة التداعيات الاجتماعية..... 19

الخلاصة:..... 19

الترويج لأعلمية خامنئي الابن..... 20

أولاً: اختيار المعصوم والكفاءة الإدارية..... 20

ثانياً: الأبعاد السياسية والدينية للتصريحات..... 20

الخلاصة:..... 21

التفاعلات الإيرانية العربية 23
الإدراك الاستراتيجي لدى دول الخليج لأبعاد الصراع 24
أولاً: التصدي الخليجي للاعتداءات الإيرانية 24
ثانياً: تكاتف دول الخليج وتوحيد المواقف..... 25
الخلاصة:..... 26
الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران وانعكاساتها على سوريا 27
أولاً: التموضع السوري بين تراجع إيران وفرص الابتعاد عن ساحة الحرب 27
ثانياً: المخاطر المحتملة في ظل استمرار الحرب..... 28
الخلاصة:..... 29
الدور الوظيفي للحوثيين في المواجهة الأمريكية-الإيرانية.. وتوازنات البقاء المحلي ..29
أولاً: دلالات تأخر المشاركة «الحوثية» 30
ثانيًا: أبعاد المشاركة «الحوثية»..... 31
الخلاصة:..... 32
الحسابات الإسرائيلية في الحرب على إيران 32
أولاً: الأهداف الإسرائيلية من الحرب..... 32
ثانياً: انعكاسات الحرب على إسرائيل..... 33
ثالثاً: موقع إسرائيل من التهدئة 34
الخلاصة:..... 34
علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل 35
تحديات الحملة العسكرية الأمريكية على إيران..... 36
أولاً: حملة عسكرية أمريكية للتغيير 36
ثانياً: الأوراق الإيرانية والتحديات أمام واشنطن..... 37
الخلاصة:..... 38
موقف روسيا والصين من الحرب (الأمريكية-الإسرائيلية) على إيران 39
أولاً: روسيا والتنسيق الأمني العملياتي 39
ثانيًا: الصين وحصاد «التوازنات النفطية»..... 40
الخلاصة:..... 41

الملخـــص التنفيـــذي

يسلِّط تقرير الحالة الإيرانية لشهري فبراير ومارس 2026، الضوء على الحرب الأمريكية- الإسرائيلية المشتركة على إيران وتداعياتها على الداخل الإيراني سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا واجتماعيًا وفكريًا، فضلًا عن انعكاساتها على المحيطين العربي والإقليمي، والدور الأمريكي في هذه الحرب ومواقف بقية القوى الدولية لا سيما الصين وروسيا بشأنها.

داخليًا وعلى المستوى السياسي، شنَّت الولايات المتحدة وإسرائيل هجمات واسعة النطاق على إيران، في يوم السبت 28 فبراير 2026، استهدفت رأس النظام الإيراني وعددًا كبيرًا من القيادات العسكرية والسياسية. في البداية، راهنت الولايات المتحدة وإسرائيل على إحداث فراغ سياسي وأمني في إيران لتهيئة الأوضاع للشارع للاضطلاع بدوره في تغيير النظام عبر ثورةٍ شعبية، لكن سرعان ما أظهر النظام تماسكًا كبيرًا بعدما نجح في ترتيب صفوفه العسكرية والسياسية، باختيار مرشدٍ جديدٍ وإجراء تعييناتٍ عسكرية طارئة وحاسمة لترتيب الأوراق وضمان استمرار العمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية والأمريكية. ومع تصاعد التوتر نجحت الوساطة الباكستانية في نقل الطرفين الأمريكي والإيراني إلى هدنةٍ ثم مسارٍ تفاوضي، ومع ذلك لا تلوح في الأفق أي بوادر لتحقيق اتفاقٍ يمنع العودة للخيار العسكري.

وعلى المستوى الاقتصادي، كشف التقرير الاقتصادي لشهر مارس 2026 عن خسائر فادحة قد تتجاوز 170 مليار دولار، إذ استهدفت الهجمات الأمريكية- الإسرائيلية، الأركان الإستراتيجية الثلاثة للاقتصاد الإيراني؛ فعلى صعيد الطاقة، طالت الضربات حقل غازبارس الجنوبي وجزيرة خارك وجزءًا كبيرًا من محطات الكهرباء. وعلى صعيد الصناعة، أُصيبت كبرى مجمعات الصلب والبتروكيماويات

التي تُمثّل ما يزيد على ثلث الصادرات غير النفطية. أما قطاع الخدمات والبنى التحتية الذي يُشكّل أكثر من 50% من الناتج المحلي، فقد تضرر بشدة جراء استهداف الموانئ والمصارف والجسور والممرات التجارية؛ وقد انعكس ذلك كله بصورةٍ مباشرة على المعاش اليومي لأكثر من 90 مليون إيراني، إذ سجّل تضخم الغذاء 112% في مارس 2026 وهو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، مع شُح في 150 صنفًا من الأدوية وتراجع حاد في النشاط التجاري، في ظل تحدياتٍ اقتصادية سابقة للحرب أبرزها معدل تضخم سنوي تجاوز 40%.

عسكريًا، تكبدت إيران خسائر عسكرية كبيرة جدًا خلال الحرب، إذ تأكد تدمير منظومتها الأمنية والاستخباراتية، وإضعاف منظومتها الدفاعية الجوية، لكنها في المقابل أثبتت قدرةً على الاستمرار في العمليات العسكرية رغم الضربات الموجهة لمنظومة القيادة والسيطرة، وامتلاكها إمكانياتٍ صاروخيةٍ عكستها آلاف الصواريخ التي أُطلقت تجاه إسرائيل والبحرية الأمريكية ودول الخليج العربي، وإغلاق مضيق هرمز، وأيضًا توظيف حروب الوكالة عبر الميليشيات التابعة لها، مما أثّر على العقائد العسكرية وإستراتيجيات الردع التي كانت سائدةً في المنطقة قبل الحرب.

اجتماعيًا، حسم التماسك الاجتماعي جزءًا من المعركة لصالح النظام الإيراني، وذلك لأن الخطة الأمريكية – الإسرائيلية كانت مبنيةً على تحرك الجبهة الداخلية وحدوث انتفاضةٍ شعبية بعد القضاء على مراكز القيادة والسيطرة في الدولة. وعلى العكس من ذلك، ساهمت بعض العمليات العسكرية كمقتل التلميذات، واستهداف البنى التحتية في تعزيز شرعية النظام خلال الحرب، ولكن هذا لا ينفي من ناحيةٍ ثانيةٍ الأضرار الكبيرة التي تتعرض لها الجبهة الداخلية مع تزايد تردي الأوضاع المعيشية نتيجة تعطل جزءٍ من الدورة الاقتصادية. ورغم السياسات التي اتبعتها الحكومة للحد من آثار الحرب على المستوى الاجتماعي، إلّا أنّ مخاطر تفكك الجبهة الداخلية تبقى واردةً وإن بنسبةٍ محدودة خاصة في حالة تجدد الحرب.

أيديولوجيًا وفكريًا، يرصد التقرير صيرورة تأسيس وبناء الشرعية في إيران عقب مقتل خامنئي الأب وتعيين خامنئي الابن مرشدًا، في سياقٍ سياسي وأيديولوجي حرج. فالنظام لم يكتفِ بتقديم التعيين كإجراءٍ دستوري، بل سعى إلى تعزيز شرعية خامنئي الابن عبر الترويج لكفاءته الإدارية أولًا، ثم الاصطفاء الغيبي «التنصيب الإلهي من قِبل المعصوم». فيتم تصوير مجتبى باعتباره «القائد الضروري» القادر على حفظ الاستقرار وإدارة الأزمات، بما يخاطب مؤسسات الدولة والنخبة السياسية. أما في الخطاب الأيديولوجي، فيتم نقل مصدر الشرعية من المؤسسات «مجلس الخبراء»، إلى الإمام «المعصوم»، بحيث يصبح دور «مجلس الخبراء» مجرد كشف لا اختيار، وهو

ما يرفع القائد فوق المساءلة السياسية التقليدية. ويكشف التقرير أنَّ هذا الدمج بين منطقي الدولة والدين هو من باب العمل كآلية لإحكام السيطرة؛ فالكفاءة تُقنع مؤسسات الدولة البيروقراطية، واختيار المعصوم يُخضع الحوزة والقاعدة الدينية. بيد أنَّ هذا المسار وإن منح النظام قوة وعزّز شرعيته في المدى القصير، إلّا أنه يعرّض شرعيته لهشاشةٍ أعمق على المدى البعيد، حيث يصبح أي اضطرابٍ سياسي أو اقتصادي مساسًا بادعائه الأيديولوجي ذاته، وزيادةً لرقعة الإلحاد واتهام الارتكازات الأيديولوجية والدينية نفسها.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي والدول الإقليمية، فقد كانت حافلةً بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى الصعيد الخليجي، يمثّل المشهد الإقليمي في ظل الحرب الممتدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهةٍ أخرى حالة تصعيدٍ عالية التعقيد، انعكست مباشرةً على أمن الخليج واستقراره، حيث شهدت دول مجلس التعاون خلال شهري فبراير ومارس 2026 هجماتٍ إيرانية واسعة النطاق بالصواريخ الباليستية والطائرات المُسيّرة في محاولةٍ لتوسيع نطاق الحرب إقليميًا. ورغم حجم التصعيد، أظهرت المنظومة الدفاعية الخليجية كفاءةً عاليةً في الاعتراض والتصدي، ما حدّ من الخسائر البشرية وأبقى التأثير ضمن الإطار المادي والاقتصادي. سياسيًا، اتجهت دول الخليج إلى توحيد مواقفها عبر بياناتٍ وإجراءاتٍ دبلوماسيةٍ وتنسيقٍ دولي، مع تأكيد حقها في الدفاع عن النفس وفق القانون الدولي. إضافةً إلى تحركاتٍ تجمع بين الردع والاحتواء، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهةٍ عسكرية مباشرة تخدم الإستراتيجية الإيرانية. ويمكن القول إنَّ «الصبر الإستراتيجي» الذي تتبعه دول الخليج حيال الاعتداءات الإيرانية، هو خيارٌ محسوبٌ بحدودٍ واضحة، لكنه قابل للتحول إلى «إعادة تموضع إستراتيجي» إذا استمر التصعيد وارتفعت كلفته في سياقات الأمن والبقاء.

واستكمالًا لتحليل انعكاسات الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران، وما نتج عنها من تحولاتٍ في الداخل الإيراني، وفي علاقات طهران الإقليمية، تبرز الساحة السورية بوصفها إحدى أبرز المسارات المتأثرة بهذه الديناميكيات. فقد أسهم تراجع النفوذ الإيراني داخل سوريا، والذي سبق اندلاع الحرب، في تقليل احتمالات تحولها إلى ساحة مواجهةٍ مباشرة، وفتح هامشًا محدودًا أمام دمشق لإعادة التموضع والابتعاد عن الصراع. في المقابل، تبقى المخاطر قائمةً مع استمرار الحرب، ولا سيما مع احتمال تصاعد أنماط «المواجهة الرمادية»، واستغلال الفراغات الأمنية في المناطق الحدودية، واستمرار الضربات العسكرية المتقطعة داخل الأراضي السورية.

بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة اليمنية في شهر يناير2026، ساد الهدوء النسبي في شهر فبراير إلّا أنّ إعلان الحوثي في أواخر مارس 2026 عن دخوله خط المواجهة في الحرب الدائرة بين إيران

من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهةٍ أخرى، يُعتبر من أبرز التطورات التي قد ترتب عليها تداعيات كبيرة في المشهد اليمني.

وفي ما يتعلق بإسرائيل، فقد خططت على إسقاط النظام الإيراني، غير أنّ النتائج لم تكن في المستوى المنتظر من الحملة العسكرية. وأخذت الحرب منحنياتٍ مختلفة مع إغلاق إيران لمضيق هرمز وتوجيه ضرباتٍ أعنف لإسرائيل ودخول العديد من الوكلاء في خط المواجهة، وخاصة «حزب الله». لقد تمت الموافقة على هدنةٍ للتوصل إلى تسويةٍ للحرب غير أنّ الحسابات الإسرائيلية ما زالت معقدةً بين الدفع لعودة الحرب عبر فرض الشروط السابقة كالبرنامج النووي والصاروخي وبين التنازل والرضوخ للأمر الواقع بناءً على نتائج الجولة الأولى من الحرب، وفي ظل هذه المعادلة تبقى الجبهة اللبنانية عنصر تفجيرٍ بعدما باتت ضمن الشروط الإيرانية الأساسية لوقف الحرب في مقابل الإصرار الإسرائيلي على الفصل بين الساحات.

وفيما يخص الشأن الدولي دخلت علاقة الولايات المتحدة بإيران مرحلةً جديدةً من التصعيد، وذلك بعدما شنَّت الولايات المتحدة بالمشاركة مع إسرائيل حربًا خاطفةً لأجل تغيير النظام، لكن بعد مرور أربعين يومًا من الحرب، وجدت الأطراف المتحاربة أنها دخلت في حرب استنزافٍ وتحولت المواجهات إلى عبءٍ على الاقتصاد والأمن الدولي، ناهيك عن أزمةٍ إقليمية شديدة التعقيد.

أما روسيا والصين، فقد تبنتا إستراتيجية «البراغماتية النشطة» حيال الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران، حيث تعملان كحائط صدٍّ يمنع انهيار الحليف الإيراني دون الانزلاق لمواجهةٍ مباشرة. يتمحور الدور الروسي حول الهندسة الأمنية، عبر تحويل التعاون إلى وحدةٍ عملياتية وفّرت لطهران بثًا مباشرًا من الأقمار الصناعية الروسية لتحديد إحداثيات القواعد الأمريكية، بجانب تفعيل منظومات تشويشٍ إلكتروني وجسرٍ لوجيستي عبر بحر قزوين لترميم الدفاعات الجوية، مما كسر احتكار التفوق الجوي الغربي. بالمقابل؛ تلعب الصين دور الضامن الاقتصادي والدبلوماسي، مستثمرةً الأزمة لترسيخ القطبية الجديدة وكسر الأحادية الأمريكية. وبينما تضغط بكين خلف الكواليس لحماية ممرات الطاقة ومنع زلزالٍ اقتصادي عالمي، نجحت موسكو في تحويل الأزمة لـ «رئة إستراتيجية»؛ حيث أجبرت إدارة دونالد ترمب على رفع العقوبات عن النفط الروسي لضمان استقرار الأسواق، مما أنقذ اقتصاد الكرملين وفكك وحدة الموقف الأطلسي. ويمكن القول إنَّ المحور الشرقي قد نجح في تحويل الميدان الإيراني إلى مختبرٍ لثغرات الأسلحة الغربية ومنصةٍ لاستنزاف الخصوم، مع تموضع بكين وموسكو كـ «وسطاء ضروريين» يرفضون المساس بالبنية التحتية للطاقة، لضمان خروجهما كقوى مرجحة في صياغة النظام الدولي الجديد الذي تنشدانه.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

ألقــت الحرب المشــتركة التي خاضتهــا كلٌ من الولايات المتحدة وإســرائيل ضــدَّ إيران، خلال شهري فبراير ومارس 2026، بظلالها وانعكاساتها علــى الداخــل الإيرانــي، وذلــك فــي مختلــف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعيــة والأيديولوجيــة. وتتمثَّــل محاور الشأن الداخلي في التالي:

- تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران.
- خســائر اســتراتيجية للاقتصاد الإيراني على مستوى النظام وعامة الإيرانيين.
- التصعيد العســكري الأمريكي-الإسرائيلي وطبيعة الرد الإيراني.
- التداعيــات الاجتماعيــة الإيرانيــة فــي ظل استمرار الحرب الأمريكية-الإسرائيلية.
- الترويج لأعلمية خامنئي الابن.

تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران

للمرة الثانية خلال أقل من عام، شنَّت الولايات المتحدة وإسرائيل هجمات عسكرية واسعة النطاق على إيران، استهدفت هذه المرة تصفية القيادات العُليا بالنظام الإيراني؛ خاصةً المرشد الأعلى علي خامنئي، مما أحدث فراغاً قيادياً وارتباكاً كبيراً في بنية النظام وهرم السلطة، ووضع جميع القيادات المتبقية تحت وطأة ضغط أمني غير مسبوق، بعدما كشفت الاختراقات الاستخباراتية الإسرائيلية في إيران بأنه لا أحد محصنٌ من الاستهداف والاغتيال. ولسد حالة الفراغ السياسي والعسكري الذي أحدثته الاغتيالات الإسرائيلية والأمريكية، وإفشال المخطط الأمريكي-الإسرائيلي لتغيير النظام، سارعت إيران باختيار مرشد جديد، كما شهدت الهيكلية العسكرية الإيرانية هي الأخرى تعيينات جديدة، إثر سلسلة اغتيالات استهدفت كبار القادة العسكريين.

يحاولُ هذا التقرير أن يتناول تداعيات هذه الهجمات مثل تصفية أبرز القيادات السياسية والعسكرية، واختيار مجتبى خامنئي مرشداً جديداً لإيران خلفاً لوالده؛ وأخيراً دلالات فشل الرهان الأمريكي-الإسرائيلي على إسقاط النظام.

أولاً: تصفية أبرز القيادات السياسية والعسكرية

أدَّت الهجمات الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، إلى تصفية أبرز قيادات النظام، ففي اليوم الأول للهجمات قُتِل المرشد علي خامنئي والعشرات من القيادات العسكرية أبرزهم قائد الحرس الثوري محمد باكبور، والقائد الأسبق للحرس الثوري علي شمخاني، ووزير الدفاع عزيز نصير زاده، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية عبدالرحيم موسوي رئيس المكتب العسكري للمرشد الأعلى محمد شيرازي، قائد منظمة استخبارات الشرطة الإيرانية غلام رضا رضائيان، مدير منظمة الابتكار والبحوث الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية رضا مظفري نيا. وفي الأيام التالية للحرب قُتِل مسؤولون إيرانيون آخرون رفيعو المستوى، من بينهم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني؛ والذي كان يعولُ عليه بصورة أساسية في لعب دور حيوي في الحفاظ على النظام وضمان ديمومته، وعلي رضا تنكسيري قائد القوة البحرية التابعة للحرس الثوري. وكان واضحاً أن الهدف من هذه الاغتيالات التي استهدفت المرشد علي خامنئي والعشرات من القيادات الإيرانية البارزة؛ هو إحداث فراغ سياسي وإرباك هرم السلطة، تمهيداً للإطاحة بالنظام.

ثانياً: مجتبى خامنئي مرشداً جديداً لإيران خلفاً لوالده

بعد مقتل المرشد الأعلى، دخل النظام الإيراني مرحلةً حرجة لم يسبق لها مثيل، حيث واجه فراغًا في السلطة وسط مخاوف من قيام ثورة شعبية تستغل الوضع الذي فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل للإطاحة بالنظام. ولسد هذا الفراغ وضمان استمرارية السلطة وإدارة

المؤسسات العسكرية والمدنية والتعامل مع الوضع الأمني والعسكري المتأزم، أعلنت إيران في 1 مارس 2026 تشكيل مجلس قيادة مؤقت لإدارة البلاد؛ استناداً إلى المادة 111 من الدستور، وضم المجلس الرئيس مسعود بزشكيان، ورئيس السلطة القضائية غلام حسين إيجئي، وعضو مجلس صيانة الدستور علي رضا أعرافي.

لم تمضِ سوى أيام قلائل على تشكيل مجلس القيادة المؤقت، حتى أعلن مجلس الخبراء عن اختيار مجتبى خامنئي، مرشداً جديداً لإيران. لكن منذ اختياره لهذا المنصب، لم يظهر بشكل علني، وهو ما أثار تكهنات عن احتمالية إصابته بجروح خطيرة خلال اليوم الأول من الحرب، فيما أكدت بعض الأطراف أنه بصحة جيدة، وأن تأخر ظهوره يعود لاعتبارات أمنية.

يبدو أن النظام الإيراني أراد أن يبعث برسائل إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك للداخل الإيراني؛ وهي أن النظام الإيراني والحرس الثوري -وهو الجهة المعنية بحماية هذا النظام وضمان استمراره- لا يزالان حاضرين بقوة في المشهدين السياسي والعسكري لإيران، وأن إزاحتهما ستكون صعبةً حتى بعد مقتل المرشد خامنئي وكبار القادة العسكريين والسياسيين، وأن الضغط العسكري الأمريكي-الإسرائيلي لن يُجبر إيران على تغيير مواقفها بشأن البرنامج النووي؛ علاوةً على ذلك أراد إسقاط الرهانات الأمريكية على احتمالية قيام إيران بتأجيل اختيار مرشد جديد بعد اغتيال خامنئي. لذلك أثار اختيار مجتبى خامنئي صدىً كبيراً لدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي اشترط موافقة واشنطن على صعود أي مرشد جديد، واعتبر أن اختيار مجتبى غير مقبول بالنسبة إليه وهدَّده بمصير مشابه لوالده، أما إسرائيلياً فقد كان الموقف واضحاً منذ بداية الحرب، إذ هدد الجيش الإسرائيلي باستهداف أي مرشد جديد وأنه لن يتردد في اغتيال جميع المشاركين في عملية اختياره، وقد استهدفت إسرائيل بالفعل مقر مجلس الخبراء في مدينة قم، وهو المجلس المخوّل دستورياً باختيار المرشد الجديد؛ وذلك في خطوة قالت إنها تهدف إلى تعطيل عملية تعيين خليفة للمرشد السابق.

ثالثاً: عوامل فشل الرهان الأمريكي-الإسرائيلي على إسقاط النظام

في البداية راهنت الولايات المتحدة وإسرائيل على حدوث اضطراب داخلي سريع بعد اغتيال علي خامنئي، يكون كفيلًا بفرض نهاية حتمية للنظام، إلا أن ذلك لم يحدث بل نجحت إيران في امتصاص الضربة الأولى رغم ما تعرَّضت له من خسائر استراتيجية وفادحة على مستوى القيادات والقدرات العسكرية والبنيتين العسكرية والاقتصادية. هذا الوضع أربك حسابات واشنطن وفرض عليها إجراء تغييرات في أهداف الحرب، فتارةً تحدَّثت عن البرنامج النووي الإيراني، وتارةً عن تحييد القدرات الصاروخية أو حماية إسرائيل، وبعد سيطرة إيران على مضيق هرمز، تحول التركيز الأمريكي

على الضغط في اتجاه فتح المضيق، نظراً للتداعيات التي فرضتها عملية الإغلاق مثل حدوث قفزة هائلة في أسعار الطاقة، الشلل في سلاسل الإمداد، والارتفاع الجنوني بأسعار الشحن والتأمين. ما يعني أن الاستراتيجية الأمريكية التي كانت تقوم على اغتيال المرشد لتشجيع الشارع الإيراني على الثورة، قد شابها سوء تقدير؛ خاصةً فيما يتعلق بالرهان على الداخل الإيراني، حيث لم تراعِ طبيعة المجتمع الإيراني وتركيبته القومية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بمخططات غزو الأراضي الإيرانية أو تمزيق وحدتها من قِبل قوى أجنبية، حيث تخلق أي محاولة من هذا القبيل حتى لو كانت ستؤدي للتخلص من الأنظمة المستبدة، إلى خلق انطباع لدى جزء كبير من الإيرانيين بأن الهدف ليس دعمهم بل تحقيق مصالح خارجية؛ وهو ما يضعف أي استجابة داخلية، بل تميل بعض الفئات في ظل الحروب والتدخلات الخارجية إلى دعم النظام أو الاصطفاف معه.

كما قرأ الإيرانيون، الاستراتيجية الأمريكية لتسليح الأكراد، تمهيداً للقيام باجتياح بري، بأنها استراتيجية تحاول استغلال التركيبة الديمغرافية المتنوعة لإيران، لتعميق الانقسامات العرقية والمذهبية وتفتيت الجبهة الداخلية؛ وبالتالي فإن أي انهيار سياسي سيجعل من سيناريو تفكيك إيران إلى كيانات جديدة (كردية، بلوشية، عربية، آذرية)، خياراً حاضراً بقوة.

بالإضافة إلى القلق من سيناريو التفكيك، فإن الدعوات الأمريكية والإسرائيلية للإيرانيين بالنزول إلى الشوارع لإكمال مهمة إسقاط النظام، ساهمت بقوة في تعزيز القبضة الأمنية وتقليص فُرص الحراك السياسي، بعدما حذَّر قائد الشرطة الإيرانية أحمد رضا رادان المواطنينَ من التظاهر للمطالبة بتغيير النظام، وهدد بأن «أي شخص يخرج إلى الشوارع بناءً على طلب العدو لن نعده بعد الآن محتجاً، بل سنراه عدواً ونتعامل معه على هذا الأساس»؛ وأضاف قائد الشرطة: «جميع قواتنا على أهبة الاستعداد وأصابعها على الزناد»[1].

لقد نجحَ النظام الإيراني في امتصاص الضربات الأمريكية والإسرائيلية والمحافظة على بقائه وتماسك هيكله القيادي، إلا أن احتمالية فشل المفاوضات واستئناف الحرب، تُبقي سيناريو الانهيار قائماً؛ وإن استبعدت بعض التقديرات سقوطه على المدى القريب.

الخلاصة:

حقَّقت باكستان اختراقاً مهماً بالتوسط بين واشنطن وطهران، وهو ما أدى إلى التوصل لهدنة لمدة أسبوعين؛ لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، عدم عودة الأطراف المتصارعة إلى مربع الحرب، لا سيما في ظل التصلُّب في بعض المواقف والتباين في قراءة بنود الهدنة فضلًا عن التناقض الكبير في مطالب الطرفين

(1) نكّراني از تهديد رئيس پليس ايران به خشونت عليه شهروندان به بهانه «شرايط جنگی»، (11 مارس 2026م)، تاريخ الإطلاع: 07 أبريل 2026م. https://2u.pw/jdXm8F

الأمريكي والإيراني، حيث تُصر واشنطن على شرط الوقف الكلي للبرنامجين النووي والصاروخي، وهو ما تتمسَّك به إيران، بل وأضافت إليه موضوع مضيق هرمز الذي ترفض الولايات المتحدة إدراجه. ورغم فشل الرهان الأمريكي على تغيير النظام، لكن استمرار إيران في تبني موقف تفاوضي متشدد حيال القضايا الخلافية، أو محاولة كسب الوقت للحصول على المزيد من الامتيازات، قد يُجبر الإدارة الأمريكية للعودة إلى الحرب مجدداً؛ وحينها ستكون كافة السيناريوهات مطروحةً بما فيها تغيير النظام.

خسائر استراتيجية للاقتصاد الإيراني على مستوى النظام وعامة الإيرانيين

استهدفت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران ثلاثة أركان استراتيجية وجوهرية بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني وهي: الطاقة (النفط - الغاز - الكهرباء) والصناعات الاستراتيجية (الصلب - الفولاذ - البتروكيماويات) وقطاع الخدمات والبنى التحتية الحيوية داخل البلاد (المصارف - الانترنت - الأسواق - الموانئ - المطارات والجسور ووسائل النقل) وهي أركان لا تمس الموارد المالية للحكومة والنظام فحسب، بل تطال وتؤثر على سير وتكلفة الحياه اليومية لعامة الإيرانيين ومستوى معيشتهم. وعلى الرغم من استفادة إيران نسبياً من ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 110 دولارات للبرميل وزيادة صادراتها إلى 1,6 مليون برميل يومياً، مما رفع إيراداتها اليومية من 100 مليون إلى 180 مليون دولار، إلا أن هذه المكاسب تبقى محدودةً أمام الخسائر الضخمة التي تكبدتها.

وفي هذا الإطار سوف يقيِّم الملف الاقتصادي لشهري فبراير ومارس 2026، وفي شكل نقاط مختصرة، الخسائر الاستراتيجية التي تعرَّض لها الاقتصاد الإيراني خلال الحرب، والتي طالت أركاناً حيوية تمثل عماد الاقتصاد؛ ومن ثم انعكست بقوة على المواطن وأثقلت كاهله وأربكت سير الحياة اليومية.

أولاً: قطاع الطاقة

كان الأشد استهدافاً منذ الساعات الأولى للحرب؛ إذ ضُربت مستودعات الوقود في طهران التي تضم 15 مليون ساكن وأربكت التنقلات الداخلية. واستُهدف حقل غاز بارس الجنوبي الذي تعتمد عليه أكثر من 85% من محطات الكهرباء الإيرانية، فضلاً عن جزيرة خارك المسؤولة عن تصدير 90% من النفط الإيراني. ومحطات توليد الكهرباء في طهران وأصفهان والبرز وفي أنحاء مختلفة من البلاد؛ مما تسبب في انقطاعات بالتيار الكهربائي. وبعد التداعيات الكبيرة التي أحدثها إغلاق مضيق هرمز، وخلال فترة إعداد هذا التقرير، هدَّد ترامب بضرب جميع مصادر الطاقة الإيرانية، ومنح طهران أكثر من مهلة لفتح المضيق قبل تنفيذ وعوده. ولولا نجاح الوساطة الإقليمية، لحدث تدمير شامل لهذا القطاع الحيوي.

ثانياً: الصناعات الاستراتيجية

استُهدفت بقوة من خلال ضرب كبرى مجمعات إنتاج الصلب والفولاذ كمجمع «فولاذ مباركة» في أصفهان. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصلب يمثل 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي، و16,5% من الصادرات غير النفطية، وكانت قيمة صادراته تبلغ 8 مليارات دولار قبل عامين، وتعد إيران من بين أكبر عشر منتجين له عالمياً. واستهدافه لا يضرب فقط موارد النظام المالية والدفاعية بل يضرب الصناعات المحلية مثل الانشاءات وصناعة السيارات (التي تشغل أكثر من 4% من العمالة الإيرانية). كما تم استهداف أكبر مجمعات البتروكيماويات في البلاد مثل مجمع ماهشهر المرتبط بالحرس الثوري، ويمثل قطاع البتروكيماويات أهم قطاع صناعي في إيران ومسؤول عن ثلث صادرات إيران غير النفطية التي تدر للبلاد مبالغ كبيرة، وتبلغ الصادرات الإيرانية من البتروكيماويات أكثر من 30 مليار دولار سنوياً، وبعضها يصب في صالح الحرس الثوري مباشرة.

ثالثاً: قطاع الخدمات والبنى التحتية الاستراتيجية

تم استهدافهما بقوة، ويعد القطاع الخدمي المكون الأكبر للاقتصاد الإيراني، إذ يشكّل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي والمشغل الأكبر للعمالة الإيرانية من خلال قطاعات التجارة الداخلية والنقل بأنواعه والمصارف وأسواق المال والصحة والتعليم وغيره. فعلى سبيل المثال لا الحصر استُهدفت مقرات بنك «سپه» ذي الـ1800 فرع، وتعرّض بنك «ملي» لهجوم إلكتروني أعاق صرف الرواتب وعمليات الصرافات الآلية. كما تراجعت المبيعات التجارية في بازار طهران بين 50 و70%، وأُغلقت بورصة طهران غالبية أيام الحرب، بجانب استهداف المطارات والمدارس والموانئ الرئيسية للبلاد في الجنوب والشمال مثل مينائي بندر عباس المسؤول عن 70% من تجارة إيران الخارجية أو موانئ بحر قزوين بالشمال، الأمر الذي أعاق عمل سلاسل الإمداد وأثر بقوة على التجارة الداخلية وخلق شح سلعي بالأسواق وارتفاع في أسعارها، مما ألجا السلطات إلى ممرات تجارية بديلة عبر دول الجوار والمناطق الحرة (مثل جاسك وتشابهار). علاوةً على استهداف الممرات التجارية وخطوط السكك الحديدية والجسور الحيوية داخل إيران مثل جسر B1 (كلف إنشاؤه قرابة نصف مليار دولار) الرابط بين طهران ومدينة البرز الصناعية المجاورة لطهران والتي تمدها باحتياجات أساسية، ويختصر وقت النقل وتكلفته من قرابة ساعتين لبضع دقائق.

رابعاً: الانعكاس على المعيشة اليومية للإيرانيين حاضراً ومستقبلاً

وهو محصلة كل ما سبق وأحد الأهداف الرئيسية للحرب، أي تنغيص حياة الإيرانيين اليومية كسوق ضخم يضم أكثر من 90 مليون نسمة لدفعهم إلى تفكيك النظام من الداخل. وبالفعل أسفر استهداف الأركان الاقتصادية

الثلاث سابقة الذكر إلى تحقيق نتائج كارثية على مستوى المعيشة ووفق الإحصاءات الرسمية؛ إذ على الرغم من إعلان وزارة الزراعة الإيرانية منذ بدء الحرب منع تصدير المنتجات الغذائية والزراعية الإيرانية للخارج، إلا أن تقرير مركز الإحصاء الإيراني يكشف عن ارتفاع تاريخي في أسعار الغذاء بنسبة 112% في مارس 2026 (مقارنة بمارس 2025) كأعلى معدل تضخم لهذه الفئة منذ الحرب العالمية الثانية[1]، مع تضاعف ثلاث مرات لأسعار سلع أساسية مثل الأرز والعدس والزيوت، وارتفاع حاد في أسعار اللحوم والدجاج والبيض والزيوت وكان الوضع ليكون أكثر سوءا لولا تدخل النظام لمنع انهيار سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. كما أُفيد بشُح 150 صنفاً من الأدوية من بينها الأمراض الحرجة، ونقص في مستلزمات الرضع والأطفال. يأتي هذا في ظل ظروف اقتصادية صعبة من قبل الحرب ومواجهة مستويات تضخم سنوي تفوق 40% مع زيادات بالرواتب لا توازي زيادات الأسعار.

ولم يتوقف الأمر عند الغذاء والدواء فحسب، بل امتد تأثير الحرب ليشمل ركود أسواق العقارات خاصة في العاصمة طهران بعد ما تعرضت له من قصف، وركود في قطاع التجارة الداخلية بعد اغلاق كثير من المحال التجارية أبوابها، مع غياب الأمن ونقص توافر السلع والمواد الخام، وهو أمر يمكن استنباطه من بعض تحركات وقرارات الجهات الرسمية في البلاد، مثل تفعيل الممرات التجارية البديلة للموانئ الرئيسية كما سبق الإشارة. كما رُصدت بلاغات عن تأخر في دفع الرواتب وفراغ الصرافات الآلية من الأموال.

الخلاصة:

مما سبق يتضح وجود تأثير واسع الصدى للحرب، لم يشمل أركان الاقتصاد الإيراني وموارد النظام المالية فحسب، بل امتد ليصعِّب حياة الإيرانيين اليومية ويرهق ميزانيات الأسر في ظل تحديات وأزمات معيشية غير مسبوقة كانوا يعانون منها قبل بداية الحرب وعلى رأسها تضخم تجاوز 40% . وفي ظل هذه الظروف فإن آفاق مستوى معيشة الإيرانيين ستكون قاتمة على المدى القريب بعد انتهاء الحرب نظراً للحاجة لأموال ضخمة لإعادة الإعمار قد تمول من خلال طباعة النقود؛ مما يعزز التضخم المستقبلي. وتكشف التقديرات الأولية للخسائر المالية الناجمة عن الضربات العسكرية المختلفة عن ما لا يقل عن 170 مليار دولار قابلة للزيادة، بينما حجم الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج والتي تصل إلى 100 مليار دولار لا تكفي لتعويض الأضرار والتي ستحتاج إلى جانب المال، لوقت طويل لإعادة البناء؛ مما يضع النظام الإيراني القائم في مأزق بالغ الخطورة.

(1) رادیو زمانه، «عبور تورم سالانه از مرز 50 درصد؛ خوراکی‌ها با ثبت تورم بیش از 112 درصد پیشتاز گرانی»، 9 فروردین 1405 هـ.ش. https://www.radiozamaneh.com/884171/

التصعيد العسكري الأمريكي-الإسرائيلي وطبيعة الرد الإيراني

تحوَّلت التهديدات الأمريكية-الإسرائيلية لإيران خلال شهر يناير إلى حرب شاملة في نهاية فبراير، واستمرت طوال شهر مارس. لكن واشنطن التي بدأت الحرب بهدف تغيير النظام والقضاء على القوة العسكرية الإيرانية وبرنامجها النووي، وجدت نفسها في نهاية المطاف أمام توقف شبه تام للتجارة العالمية بعد الإغلاق الإيراني القسري لمضيق هرمز. أما إيران ورغم تكبدها خسائر عسكرية فادحة خلال الهجمات الأمريكية الإسرائيلية، لكنها مع ذلك احتفظت بقدرة لا بأس بها على إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة. في هذا التقرير نناقش 4 محاور هي، سياسة قطع الرؤوس والرد الإيراني عليها، أسلوب إغراق الدفاعات واستخدام أسلحة غير متكافئة، التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي، التداعيات الاستراتيجية وإعادة الاصطفاف الإقليمي.

أولاً: سياسة قطع الرؤوس والرد الإيراني عليها

شهدت المنطقة تصعيداً كارثياً غير مسبوق في الفترة ما بين 28 فبراير و31 مارس 2026، حوّل صراعاً ظلياً هادئَ الوتيرة إلى حرب تقليدية شاملة. إذ بدأت العملية بهجمات أمريكية-إسرائيلية منسقة تحت أسماء «زئير الأسد» و«الغضب الملحمي» في 28 فبراير أعادت تشكيل هيكل الأمن الإقليمي واختبرت حدود منظومات الدفاعات الجوية الحديثة، وكشفت هشاشة النظام الإقليمي والدولي على السواء.

بدأت الحرب بضربات جوية أمريكية-إسرائيلية استباقية مكثفة نفذتها قاذفاتٌ شبحية وطائراتٌ مقاتلة وصواريخ دقيقة استهدفت المراكز الحيوية الإيرانية، بهدف تحييد البرنامج النووي الإيراني وتدمير قدرات إيران الصاروخية ومراكزها للقيادة والتحكم. وأدَّت هذه الهجمات إلى اغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي وعدد من كبار المسؤولين العسكريين الأمنيين، في محاولة كان الهدف منها شل أجهزة صُنع القرار داخل النظام.

غير أن القيادة الأمريكية والإسرائيلية استهانت بقدرة الحرس الثوري على الصمود، وبطبيعة القيادة العسكرية الإيرانية غير المركزية. فبدلًا من أن تسقط كما كانت تتوقع واشنطن وتل أبيب، كانت ردَّة الفعل الإيرانية بطريقة كأنها مخططٌ لها مسبقاً، فقد كان رد فعلها فورياً وقوياً، في مؤشر على تحول من استراتيجية «الردع بالعقاب» إلى «الردع بالحرمان» باستخدام أسلحة غير متكافئة وبأسلوب إغراق الدفاعات الإرباكي.

ثانياً: أسلوب إغراق الدفاعات واستخدام أسلحة غير متكافئة

استندت استراتيجية إيران طوال شهر مارس على الإطلاق للصواريخ والمسيرات بكم هائل وتنويع الهجمات. إذ أطلق الحرس الثوري آلاف الصواريخ البالستية وصواريخ كروز والطائرات الانتحارية في موجات صُممت لإرباك الدفاعات الجوية للقواعد الإسرائيلية

والأمريكية في المنطقة. وشكَّلَ استخدامُ صواريخ خيبرشكن وفتاح، فائقة السرعة قفزةً تكنولوجيةً كبرى، تحدَّت فاعلية منظومات الدفاع مثل القبة الحديدية، وأرو، وباتريوت.

ويجدُر بالذكر أن إيران تجاوزت حدود إسرائيل، مستهدفةً قواعد أمريكية في قطر والكويت والبحرين والإمارات، إضافةً إلى البنية التحتية للطاقة في المملكة العربية السعودية. ويهدف توسيع إيران لنطاق الصراع لجعل دول الخليج بين أمرين: الاختيار بين استضافة القوات الأمريكية أو حماية سيادتها. كما رفعت الضربات على مضيق هرمز وإمدادات النفط والأسمدة والهيليوم العالمية مخاطر نشوب أزمة اقتصادية عالمية؛ وكذلك ضغوطاً دوليةً كبيرة للتهدئة.

ثالثاً: التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي

أظهرت الولايات المتحدة وإسرائيل موقفاً دفاعياً قوياً، واستخدمتا منظومات دفاعية متطورة وحروباً إلكترونية لاعتراض الهجمات الإيرانية. وبالرغم من أن تلك المنظومات حقَّقت نسبَ اعتراض عالية، إلا أن الكم الهائل للصواريخ والمسيرات التي أطلقتها إيران، أسفرَ عن خسائر بشرية ومادية كبيرة في تل أبيب وديمونة وبعض القواعد الأمريكية في الخليج والعراق والأردن. وأبرزت خسائر الأصول الأمريكية -بما فيها طائرات F-35 وطائرات AWACS وناقلات الوقود- فضلًا عن سقوط بعض المقاتلات الأمريكية في إيران.

وتجسَّد التزام الولايات المتحدة بمبدأ «عدم ترك أي محارب في الخلف» في عملية غير مسبوقة لإنقاذ طاقم طائرة F-15E التي أُسقطت داخل الأراضي الإيرانية. وأُطلق على العملية «معجزة عيد الفصح»، وشاركت فيها فرق «Navy SEAL 6» و «Delta Force» وأسطول جوي ضخم يضم أكثر من 76 طائرة. وأظهرت العملية القدرة التشغيلية الأمريكية، لكنها بيَّنت أيضاً هشاشة القوات الأمريكية في مجال جوي معادٍ، وزادت من تأجيج الرأي العام الإيراني وعزَّزت من عزيمة النظام.

رابعاً: التداعيات الاستراتيجية وإعادة الاصطفاف الإقليمي

بحلول نهاية شهر مارس غيَّر الصراع ميزان القوى في المنطقة بشكل كبير. فدول الخليج التي تتحالف مع الولايات المتحدة، وجدت نفسها ضحيةً لهذه الحرب التي لم تكن طرفاً فيها؛ مما أدى إلى أزمة ثقة بالضمان الأمني الأمريكي. كما كشف الصراع محدوديةَ نموذج «الردع بالعقاب»؛ فالولايات المتحدة وإسرائيل ألحقتا أضراراً كبيرةً بالبنية العسكرية الإيرانية، لكنهما فشلتا في إزاحة النظام أو وقف برنامجه الصاروخي. في المقابل، أثبتت إيران أنها قادرةٌ على فرض تكاليف باهظة على خصومها دون امتلاكها قوةً جوية أو بحرية تقليدية تضاهي الولايات المتحدة.

الخلاصة:

يمثِّل الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي وردُ إيران الذي عمَّ المنطقة نقطةً فارقة. إذ أظهر أن الشرق الأوسط دخل عصراً

جديداً من الصراع المكثف يمكن فيه تحييد التفوق التكنولوجي بأساليب الإغراق واللا تماثل.

وخلفت الحرب دماراً واسعاً وزعزعت أسواق الطاقة العالمية وخلقت فراغاً في الثقة قد يستغرقُ تجاوزه سنوات. وحتى إذا انتهت هذه الحرب، فالتوترات الأساسية والأزمات الأمنية ستبقى قائمة؛ ممهدةً لصراعٍ طويلٍ ومتقلب في المستقبل. فليستْ هذه الحرب مجرد صراع عسكري، بل تصادمٌ في الأيديولوجيات والمصالح الاستراتيجية التي ستُحدد ملامح الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين.

التداعيات الاجتماعية الإيرانية في ظل استمرار الحرب الأمريكية-الإسرائيلية

تمثل التداعيات الاجتماعية للهجمات العسكرية محدداً محورياً لمسار الحرب الدائرة بين إيران والثنائي (أمريكا وإسرائيل)، حيث تشمل آثارها على المجتمع الإيراني في مختلف القطاعات الاقتصادية والصحية والديمغرافية والتعليمية والأمنية، تهديداً وتحدياً لاستمرار التماسك المجتمعي ومساندة الجبهة الداخلية للنظام الإيراني خاصةً في ظل الدعوات الصريحة للرئيس الأمريكي للإيرانيين للثورة على النظام بعد اغتيال الكثير من قياداته وعلى رأسهم المرشد الأعلى علي خامنئي. يتناول التقرير أبرز التداعيات الاجتماعية للحرب على المجتمع الإيراني، واستراتيجية النظام الإيراني في احتوائها.

أولاً: التداعيات الاجتماعية لحرب أمريكا - إسرائيل على إيران

اقتصرت حرب الـ12 يوماً السابقة على استهداف المناطق العسكرية دون الأعيان المدنية، بينما شملت الحرب الجارية منذ أكثر من شهر استهداف المناطق المدنية والبنى التحتية الحيوية؛ مما جعل من الدولة تتكبد خسائر كبيرة للغاية في كافة النواحي المادية والبشرية، فقد ألحقت الحرب أضراراً فادحة في العديد من القطاعات **كالقطاع التعليمي**، الذي خرجت فيه العديد من المدارس والجامعات والمراكز البحثية عن الخدمة، مع استمرار التعليم عبر الفضاء الافتراضي عن بعد، وتدمير ما يقارب 154 نقطة علمية، في 21 جامعة ومؤسسة ومركز تعليم عالي وبحث تابع لوزارة العلوم[1]، كجامعة إيران للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة أصفهان للتكنولوجيا، إضافةً إلى عمليات الاغتيال المتزايدة للعلماء والأساتذة، وفي السياق نفسه يعاني **القطاع الصحي**، من قصف مستمر أصاب المنظومة الصحية بأكملها، مما أحدث قصوراً وعجزاً في تقديم الخدمات

(1) حساب قناة همشري على تلغرام، تخريب 154 بخش علمی در 21 دانشگاه بر اثر حمله دشمن (30مارس2026م)، تاريخ الاطلاع30مارس2026م، https://n9.cl/rwohd

الطبية والأدوية[1]، ومما فاقم من حدة الأزمات الصحية، تلوث الهواء بالسموم نتيجة لقصف محطات البتروكيماويات والمنشآت النووية مثل محطة الغاز بجامعة شريف للتكنولوجيا[2]، وهو ما أدى إلى حدوث كارثة بيئية في البلاد، كما تسببت الحرب في حالة من انعدام **الأمن الاقتصادي**، نتيجة تدمير العديد من الشركات والمجمعات الصناعية، كشركة الصناعات الإلكترونية، والمؤسسات والوحدات التجارية[3]. وعلى أثر تصاعد الغارات العسكرية على العاصمة طهران، وما ترتب عليه من دمار وأضرار فادحة في البنية التحتية الحيوية وانعدام الأمن، طفت على السطح **موجة نزوح داخلية** كبيرة، متوجهة نحو المناطق الشمالية المطلة على بحر قزوين حيث يرتفع مستوى الأمان لقلة استهدافها في عمليات القصف، إلا أن تلك المناطق ستعاني من انفجار سكاني هائل، مع ارتفاع في حدة الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والأمنية والصحية، وهو ما قد يقود إلى ارتفاع في عمليات الهجرة العابرة للحدود يصعب على النظام الإيراني الحد منها، وقد بلغت نحو 3,2 مليون شخص داخل الحدود وخارجها بحسب تقديرات الأمم المتحدة منذ بداية الحرب[4]، ومن المحتمل ارتفاع العدد مع استمرار الصراع، ومن الدول المرجحة للجوء (العراق وباكستان وتركيا وأفغانستان وأذربيجان وأرمينيا، وأوروبا)، وتصاحب عمليات الهجرة تلك تغييرات ديمغرافية خطيرة تصيب البنية الاجتماعية الإيرانية.

تزيد هذه التطورات الناجمة عن الحرب من تعميق الأزمات الاجتماعية أكثر، وهي التي كانت في وضع كارثي أساساً قبل الحرب بسبب العقوبات الأممية، وما خلفته من تحديات وركود اقتصادي حاد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وأزمة الإسكان، نتيجة لتضرر أكثر من 100,000 وحدة مدنية في مختلف المحافظات[5]، كل هذا يضاعف من حجم التحديات التي ستواجه النظام الإيراني خلال الحرب وبعدها.

---

(1) من أبرز المعاهد الطبية التي تم قصفها معهد باستور لإنتاج المكونات الصيدلانية النشطة المتقدمة، وتطوير الأدوية، وتضرر 322 مركزاً طبياً، و20 مركزاً للهلال الأحمر، وعدد من المروحيات والاسعاف، وأصابه 116 واستشهاد 24 من الطاقم الطبي. ينظر: موقع CGTN، به روزرسانی / حملات اسراییل و آمریکا به ایران (6أبريل2026م)، تاريخ الاطلاع6أبريل2026م، https://n9.cl/y6eqi

(2) حساب وكالة برنا على تليغرام، پست گاز دانشگاه صنعتی شریف مورد اصابت قرار گرفته است (6أبريل2026م)، تاريخ الاطلاع6أبريل2026م، https://bit.ly/3PTrmun

(3) موقع CGTN، به روزرسانی / حملات اسراییل و آمریکا به ایران (6أبريل2026م)، تاريخ الاطلاع6أبريل2026م، https://n9.cl/y6eqi

(4) موقع اقليت ها، جنگ آمریکا و اسرائیل باعث جابجایی گسترده ایرانیان شد (15مارس2026م)، تاريخ الاطلاع 27مارس2026م، https://n9.cl/wec8d

(5) موقع CGTN، به روزرسانی / حملات اسراییل و آمریکا به ایران (6أبريل2026م)، تاريخ الاطلاع6أبريل2026م، https://n9.cl/y6eqi

ثانياً: سياسات النظام الإيراني في مواجهة التداعيات الاجتماعية

يزاوج النظام الإيراني بين الأدوات الناعمة والصلبة في إدارته للتداعيات الاجتماعية للحرب للحفاظ على الجبهة الداخلية. وتولي السلطات الإيرانية أهمية كبيرة للأمن بحكم هذا الوضع الاستثنائي، وانطلاقا من إدراك النظام سعي الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحريك الشارع ضده كما حصل في استغلال احتجاجات شهر ديسمبر 2025، لذلك تكثف الأجهزة الأمنية والاستخبارية بمختلف أفرعها من حضورها عبر نقاط التفتيش في الشوارع، وعمليات الاعتقالات والإعدام لمن تصفهم بالخونة، وأنهم متواطئون مع الأعداء، لاستباق أي مظاهر لاضطرابات داخلية قد تنعكس سلباً على استقرار الجبهة الداخلية. ومن ناحية ثانية تحاول الحكومة احتواء انعكاسات الحرب على الأوضاع المعيشية، عبر السعي للتخفيف من حدة الأزمات المترتبة على الحرب المفروضة على إيران من خلال العمل على الاستمرار في المحافظة على تقديم مختلف الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصحة والتعليم، والسلع الضرورية، كما تقدم بعض الاعانات للمتضررين بشكل مباشر من الحرب، فعلى سبيل المثال صرَّح رئيس منظمة الرعاية الصحية بالدولة بأن 5200 مؤسسة قدمت خدماتها لجميع المواطنين بما فيهم الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى النفسيين، كما تم تقديم نحو90,000 استشارة نفسية عبر الإنترنت، إضافة إلى10,000 عملية طوارئ اجتماعية، بالتزامن مع ما قامت به من ترميم وإصلاح 400 منزل سكني متضرر بمساعدة المتطوعين، إضافةً إلى تقديم خدمات طبية ل12,000 حالة[1]، كما ساهمت منظمة الرعاية الاجتماعية والشركات الاجتماعية بتوزيع 91،000 وجبة على المتأثرين اجتماعياً من الحرب، والعديد من الخدمات الإغاثية والتطوعية[2]، وفي السياق نفسه ساهمت المؤسسات الخيرية في البلاد في توزيع العديد من السلع الأساسية لعدد من المتضررين من الحرب.

الخلاصة:

أدخلت الحرب المجتمع الإيراني في أتون أزمات معيشية أعمق مما سبق، ورغم التماسك الاجتماعي الظاهر، والدعم الملاحظ للنظام لأسباب عديدة؛ لعلَّ أهمها التهديدات الصريحة للرئيس الأمريكي التي لا تفصل بين النظام والدولة الإيرانية ككل، خاصةً عندما هدَّد بإستهداف البنية التحتية لإيران وإعادتها إلى العصر الحجري، وهو ما يسهل على النظام تعبئة المجتمع لصالحه، وتحمل الكثير من المواطنين للتردي المستمر للوضع المعيشي

(1) موقع وكالة ايلنا، جابجايى 24 هزار مددجوى بهزيستى و ارائه 90 هزار مشاوره روانشناختى در ايام جنگ (5أبريل2026م)، تاريخ الاطلاع 5أبريل2026م، https://n9.cl/s0joeb

(2) موقع خبرفورى، توزيع 91هزار غذا بين افراد آسيب‌ديده اجتماعى از ابتداى جنگ / آسيب 2 خودروى گشت فوريت‌هاى اجتماعى(2أبريل2026م)، تاريخ الاطلاع 3أبريل2026م، https://n9.cl/0iixs

بحكم السياق الاستثنائي الذي تفرضه الحرب، ولكن تبقى كل السيناريوهات محتملة بما في ذلك تصدع الجبهة الداخلية، خاصةً إذا فشلت كل المحاولات والوساطات الإقليمية لإيقافها.

الترويج لأعلمية خامنئي الابن

بعد اغتيال المرشد السابق علي خامنئي برز سؤال مهم عن خليفته، وسرعان ما تم تعيين ابنه مجتبى خامنئي خلفاً لوالده في سُدة القيادة. على أنَّ تعيين مجتبى في هذا المنصب الكبير عدَّهُ البعض مخالفةً دستورية وتجاوزاً للأعراف الحوزوية، وعدهُ آخرون أمراً طبيعياً لاستحقاقه وتأهله. لكن اللافت أن النظام سعى في تعزيز شرعية مجتبى الدينية والسياسية رغم عدم ظهوره رسمياً حتى الآن ورغم تشكيك البعض في كفاءته وما شاب تنصيبه من عوار دستوري. وفي هذا المحور من تقرير شهري فبراير ومارس 2026، سوف نبسِّط القول في مساعي النظام الإيراني، سيما النخبة الدينية، لتعزيز شرعية مجتبى الدينية والسياسية بما يشير إلى الشعور بأزمة أو مأزق في مسألة تعيينه، فقد صرَّح البعض أنه معين من المعصوم نفسه، وصرَّح آخرون أن اختيار مجتبى هو الطريق نحو الاستقرار وإكمال مسيرة والده، في محاولة لتعزيز شرعيته الدينية والسياسية. وعليه، سيتناول هذا الجزء من التقرير محورين رئيسيين، أولاً: اختيار المعصوم والكفاءة الإدارية، ثانياً: الأبعاد السياسية والدينية.

أولاً: اختيار المعصوم والكفاءة الإدارية

اعتبر حسين شريعتمداري، رئيس تحرير صحيفة كيهان، أن انتخاب إمام الزمان لممثلين، خلال فترة الغيبة الصغرى، يشبه انتخاب المرشدين الأب والابن (علي خامنئي ومجتبى خامنئي). وكتب شريعتمداري في مقال بصحيفة كيهان: «إن عصر الغيبة الكبرى الحالي، لا يمكن أيضاً أن يكون مستثنىً من القاعدة، والولي الفقيه الذي هو ممثل للمعصوم، لا سيما في هذا العصر المصيري، يجب أن يكون قد تم اختياره من قبل حضرته شخصياً. إن أعضاء مجلس الخبراء لا يختارون ممثله، بل إن حضرته هو من يختار ممثله بنفسه، ثم يضع الشخص المنشود في دائرة اكتشاف الخبراء. لذا يمكن القول بكل جرأة إن مجتبى خامنئي هو أيضاً مُختار ومنتخب من قبل إمام الزمان[1]. وفي نفس السياق اعتبر أحد آزادي خواه، المتحدث باسم كتلة الثورة في البرلمان، انتخاب مجتبى خامنئي، بداية فصل جديد في مسار الثورة، وأكد أن تخصصه في مجالات الاجتهاد والإدارة الكلية دعمٌ قوي لخلق الاستقرار الشامل والاستفادة من القدرات الجديدة في الدولة.

ثانياً: الأبعاد السياسية والدينية للتصريحات

لهذه التصريحات المذكورة أعلاه، دلالات عميقة من عدة أبعاد دينية وسياسية. بالنسبة للبعد السياسي، فثمة جهد لإنتاج شرعية مركبة تجمع بين منطقَي

(1) . آیت‌الله سید مجتبی خامنه‌ای برگزیده امام زمان است نه خبرگان / اطاعت از ایشان همان اطاعت از صاحب الزمان است، تاریخ الاطلاع: 6 ابریل 2026. https://2u.pw/lPxLpv

الدولة والأزمة؛ فخطاب آزادي خواه لا يكتفي بمدح الشخص الجديد، بل يؤسس لصورة «القائد الضروري» الذي تحتاجه الدولة في لحظة التهديدات الوجودية: مجتهدٌ، مدبرٌ، قادرٌ على صيانة الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي. هذا النمط من الخطاب يكشف أن النظام لا يريد تقديم مجتبى خامنئي كوارثٍ سياسي فقط، بل أيضاً باعتباره جوابًا عمليًا على سؤال البقاء والاستقرار والنهضة. ومن هنا فإن مفردات «الاستقرار» و«السياسات الكلية» و«تجاوز الأزمات»، لا تُقرأ بوصفها أوصافًا محايدة، بل كجزء من خطاب تعبئة يهدف إلى تثبيت الخلافة الجديدة في وعي النخبة والدولة والمجتمع والحوزة، خاصةً في سياقٍ قيل فيه إن ثمة ضغوطاً من الحرس الثوري مورست لتثبيت اختياره.

أما في البُعد الأيديولوجي، فإن كلام شريعتمداري بالغ الدلالة؛ لأنه ينقل الشرعية من الحقل الدستوري-الفقهي إلى حقل العناية الغيبية المباشرة؛ فهو لا يقول فقط إن مجلس الخبراء أحسن الاختيار، بل يقول ضمنًا إن المجلس ليس مصدر الاختيار أصلًا، وإنما وظيفته «الكشف» فقط عمَّن اختاره الإمام الغائب سلفًا. هنا يتم تجاوز الإطار المؤسسي للجمهورية الإسلامية، حيث تصبح المؤسسة الدستورية فقط غطاءً إجرائيًا لقرارٍ مفارقٍ للتاريخ والسياسة. وتكمن خطورة هذا التصور أنه يرفع القائد فوق المساءلة السياسية العادية؛ لأن الاعتراض عليه ليس اعتراضًا على اجتهادٍ بشري أو قرارٍ مؤسسي، بل يمكن أن يُفهم بوصفه اعتراضًا على إرادةٍ مهدوية. بهذا المعنى، لا يبقى الولاء مجرد بيعة سياسية، بل يأخذ شكل التدين بالطاعة. أيضاً ففي البُعد الفلسفي، يكشف هذا الخطاب عن انتقالٍ عميق من شرعيةٍ قابلة للتفسير السياسي، إلى شرعيةٍ غيبية تُقدَّم بوصفها فوق التاريخ، وفوق إرادة الناس والمؤسسات. الدولة هنا لا تكتفي باستخدام الدين لتدعيم السلطة، بل تُعيد صياغة السياسة نفسها داخل أُفقٍ غيبي؛ فتغدو السيادة ليست نتاج عقدٍ أو دستورٍ أو حتى تفوقٍ ثوري، وإنما مظهرًا لإرادةٍ متعالية تتجلى عبر شخص القائد؛ مما يُفرغ فكرة الاختيار العام من مضمونها، لأن «الانتخاب» يصبح في الحقيقة مجرد إعلانٍ أرضي عما تقرر سماويًا. ومن ثمّ، فإن الجمع بين خطاب الكفاءة وخطاب الاصطفاء ليس تناقضًا، بل هو آلية إحكام: الكفاءة تُقنع جهاز الدولة، والاصطفاء يُخضع التصور الديني ويحمِلُ الحوزة على القبول أو السكوت، وفي الحالتين يجري تضييق المسافة بين السلطة والطاعة إلى حدٍ يكاد يبتلع كلَّ مجالٍ للنقد أو المراجعة.

الخلاصة:

تعكسُ هذه التصريحات إعادة بناء شاملة لمفهوم الشرعية في إيران ما بعد علي خامنئي، فبدلًا من أن يُعرض انتقال القيادة بوصفه إجراءً دستوريًا تمليه بنية النظام ومؤسساته الفاعلة، يجري تصويره باعتباره حدثًا قدريًا، اجتمعت

فيه الكفاءة الشخصية مع الاصطفاء الغيبي. وهذا يعني أن النظام يسعى إلى حماية خلافة مجتبى خامنئي من جهتين: من جهة الطعن السياسي الذي يرى فيها توريثًا مقنعًا، ومن جهة الطعن الديني الذي يُشكك في رتبتها ومشروعية حاملها؛ لذلك يُستدعى خطاب الدولة الحديثة بلغة الإدارة والاستقرار، ويُستدعى في الوقت نفسه خطاب الإمامة والنيابة والهداية الخفية، حتى يُغلَق أكبر عدد ممكن من منافذ الاعتراض.

لكن هذا المسار، وإن بدا شديد القوة في لحظة الأزمة، ينطوي على مفارقة؛ لأن السلطة حين تربط نفسها مباشرةً بالإمام الغائب، فإنها تكسب هالةً قدسية، لكنها في المقابل تجعل أي اهتزاز سياسي أو أمني أو اقتصادي أشبه باهتزازٍ في دعواها الأيديولوجية نفسها.

ومن ثم، فهذه اللغة قد تمنح النظام تماسكًا تعبويًا عاجلًا، لكنها على المدى الأبعد تكشف عن خوفٍ بنيوي من هشاشة الشرعية، وعن حاجةٍ متزايدة إلى تسنيد الحكم لا بالمؤسسات وحدها بل بالرمز الغيبي، ولا بالقانون فقط بل بالقداسة أيضًا.

التفاعلات الإيرانية العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض الدول العربية والإقليمية، شهدت تطورات مهمة جرَّاء الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران. حيث تواصل دول الخليج انتهاج سياسة "الصبر الاستراتيجي" حيال التصعيد الإيراني ضدها، رافضةً الانجرار إلى حرب فرضت عليها، ومتمسكةً بخيار التهدئة وضبط النفس. وفي سوريا هناك مخاوف من أن يحمل الصراع الأمريكي-الإيراني في طياته مخاطر متزايدة قد تُعيد إدخالها في ديناميكيات الصراع بصورة غير مباشرة. وفي اليمن، شكَّل إعلان الحوثيين في أواخر شهر مارس، الانخراط في المواجهة الدائرة بين إسرائيل وأمريكا من جهة، وإيران من جهة أخرى، أبرز التطورات التي قد تترتب عليها تداعيات مستقبلية على الوضع في هذا البلد. وبالنسبة لإسرائيل، فقد حقّقت هجماتها المشتركة مع أمريكا ضد إيران، جزءًا من أهدافها من هذه الحرب، كونها قضت على جُل مراكز القيادة والسيطرة في النظام الإيراني، لكن الحرب كشفت أيضاً، أن مهمة تغيير النظام كلياً ستكون صعبةً للغاية، وتكلفتها كبيرة؛ إذ تتطلّب هجوماً برياً لا يحبذه الرئيس الأمريكي في الوقت الراهن.

وسوف نرصد التفاعلات الإيرانية مع الدول العربية والإقليمية من خلال مناقشة المحاور الأربعة التالية:

- الإدراك الاستراتيجي لدى دول الخليج لأبعاد الصراع.
- الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران وانعكاساتها على سوريا.
- الدور الوظيفي للحوثيين في المواجهة الأمريكية-الإيرانية وتوازنات البقاء المحلي.
- الحسابات الإسرائيلية في الحرب على إيران.

الإدراك الاستراتيجي لدى دول الخليج لأبعاد الصراع

في سياق الحرب المستمرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، ومع دخولها شهرها الثاني، يتبلور مشهدٌ إقليمي بالغ التعقيد تتداخل فيه الحسابات العسكرية مع رهانات النفوذ وإعادة تشكيل التوازنات. وعلى خلفية استمرار إيران في تصعيدها غير المبرر تجاه دول الخليج، من خلال استهداف الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية، مستندةً إلى ذرائع واهية تتعلق بوجود قواعد عسكرية أمريكية وعمليات حربية ضدها تنطلق من الدول الخليجية، يتضح أن طهران لا تكتفي بإدارة صراعها المباشر، بل تسعى إلى توسيع رقعته وفرض معادلات جديدة على البيئة الإقليمية. ورغم هذا التصعيد، تواصل دول الخليج انتهاج سياسة «الصبر الاستراتيجي»، رافضةً الانجرار إلى حرب فُرضت عليها، ومتمسكةً بخيار التهدئة وضبط النفس. هذا الموقف يعبر عن إدراك استراتيجي عميق لطبيعة الصراع وأهدافه الحقيقية؛ فالدول الخليجية تدرك أن الانخراط المباشر في المواجهة سيخدم بالدرجة الأولى الرؤية الإيرانية القائمة على توسيع نطاق الحرب وتحويلها إلى صراع إقليمي شامل، بما يخلط الأوراق ويزيد من كلفة أي تسوية محتملة. وسوف نناقش في هذا الملف محورين رئيسيين هما، أولاً: دول الخليج تتصدى للاعتداءات الإيرانية. وثانياً: تكاتف دول الخليج وتوحيد المواقف.

أولاً: التصدي الخليجي للاعتداءات الإيرانية

في أخطر تصعيد إقليمي شهده الخليج منذ عقود، واجهت دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان) موجةً غير مسبوقة من الاعتداءات الإيرانية خلال شهري فبراير ومارس 2026م، بدأت الهجمات في 28 فبراير كرد فعل إيراني مباشر على الضربات الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة التي استهدفت قيادات إيرانية عُليا، بما في ذلك اغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي، حيث أطلقت طهران مئات الصواريخ والمسيرات باتجاه دول الخليج مجتمعةً لأول مرة في تاريخها. الإمارات كانت الأكثر تعرضاً للمسيرات والصواريخ البالستية بحسب تقارير وزارة الدفاع الإماراتية، تلتها الكويت والبحرين وقطر والسعودية، بينما كانت عُمان الأقل تأثراً. استهدفت الضربات مطارات (مثل مطار أبوظبي ودبي الدوليين)، موانئ (جبل علي)، مصافي نفط (رأس تنورة في السعودية ورأس لفان في قطر)، ومناطق سكنية وفنادق. في السعودية، أدت المسيرات إلى إغلاق مؤقت لمصفاة رأس تنورة، أكبر مصافي المملكة. أما قطر فقد أسقطت طائرتين مقاتلتين إيرانيتين، فيما تعرَّضت البحرين لضربات قرب مقر الأسطول الأمريكي الخامس. الكويت شهدت هجمات على قاعدة علي السالم وقطاع النفط. استمرت الموجات طوال

مارس، على شكل موجات متكررة يومية من الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة، لكن الدفاعات الجوية الخليجية وبتنسيق مشترك تصدت لها بكفاءة عالية، إذ بلغت نسب الاعتراض 90-96% في معظم الحالات، مما حد من الخسائر البشرية رغم الأضرار المادية والاقتصادية، إضافةً إلى محاولاتها المتكررة لإغلاق مضيق هرمز وتهديدها للاقتصاد العالمي من خلال خنق خطوط الملاحة الدولية. هذه الأحداث لم تكن مجرد رد إيراني على الضربات الخارجية، بل محاولة لتوسيع نطاق الحرب وجر دول المنطقة وإرهاق الدفاعات الخليجية، وذلك للضغط غير المباشر على الولايات المتحدة عبر استهداف حلفائها وأيضاً على المجتمع الدولي. ومع ذلك، أثبتت الدول الخليجية صموداً دفاعياً وتكاملاً اقتصادياً من خلال استخدام بعض دول الخليج والعراق لمطارات المملكة، إضافةً إلى تفعيل المملكة لخط بترولاين شرق-غرب الذي حدَّ من اضطرابات إمدادات الطاقة العالمية. وتبنت دول الخليج مقاربةً متعددةَ الأبعاد، لم تقتصر على الامتناع عن الرد العسكري، بل شملت تحركًا دبلوماسيًا مكثفًا يهدف إلى وقف الحرب، والدفع نحو إعادة تفعيل المسار السياسي كخيار وحيد لإنهاء الصراع، كما عملت في الوقت ذاته على تعزيز جاهزيتها الدفاعية، ورفع مستوى الحماية للبنية التحتية الحيوية، بما يقلل من فعالية الهجمات ويحد من تداعياتها، دون الانزلاق إلى ردود فعل قد توسع دائرة الحرب، وهذا التصدي الجماعي عزز مكانة دول مجلس التعاون ككيان أمني فعال، وأثبت فعالية الدفاعات الخليجية وقدرتها.

ثانياً: تكاتف دول الخليج وتوحيد المواقف

عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً وزارياً استثنائياً في 1 مارس 2026م، وأصدر بياناً مشتركاً يدين الاعتداءات الإيرانية ويؤكد أن أمن الدول الأعضاء غير قابل للتجزئة، مع الإشارة إلى الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تكفل حق الدفاع عن النفس للدول فردياً وجماعياً في حال تعرضها للعدوان، واتخاذ كافة الإجراءات التي تحفظ سيادتها وأمنها واستقرارها بما في ذلك خيار الرد على العدوان. كما عقد في 5 مارس اجتماعاً وزارياً مشتركاً مع الاتحاد الأوربي بشأن الهجمات الإيرانية على دول المجلس. أغلقت الإمارات سفارتها في طهران، وأبلغت دولة قطر الملحق العسكري والأمني والعاملين في السفارة الإيرانية، بأنهم أشخاص غير مرحب بهم وطالبتهم بالمغادرة خلال مدة 24 ساعة، إضافة إلى إشعار المملكة العربية السعودية للملحق العسكري الإيراني ومساعده وثلاثة من أعضاء البعثة وطالبتهم بالمغادرة خلال مدة 24 ساعة. وفي نفس الصدد تم اعتماد القرار رقم 2817 بتاريخ 11 مارس 2026م من مجلس الأمن الدولي الذي يدين إيران بأشد العبارات استهدافها المناطق السكنية والأعيان المدنية في دول الخليج والأردن ويطالبها بالوقف

الفوري لكل الاعتداءات غير المبررة، مع التأكيد على سلامة الملاحة الدولية في مضيق هرمز. كما تم عقد اجتماع[1] وزاري تشاوري عربي-إسلامي في العاصمة الرياض 18 مارس 2026م أكد إدانة الاعتداءات الإيرانية وحق الدول بالدفاع الكامل ومطالبة إيران بالوقف الفوري واحترام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، إضافة إلى حق الدول في الدفاع عن نفسها. ومما لا يدع مجالًا للشك أن إيران تسعى إلى فرض إيقاع تصعيدي يجر الأطراف الإقليمية إلى ساحة المواجهة، إلا أن دول الخليج تعمل على إدارة المخاطر بوسائل متعددة تجمع بين قوة الردع والاحتواء والانفتاح الدبلوماسي، غير أن هذا التوازن يظل عرضةً للاختبار مع مرور الوقت، فاستمرار الاستهدافات الإيرانية وارتفاع كلفة الصبر قد يفرضان على دول الخليج إعادة تقييم خياراتها، لا سيما وأن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان قد عبَّر عن ذلك بالقول إن الصبر لدى دول الخليج له حدود. وفي هذا السياق، فإن استمرار الاعتداءات الإيرانية لا يخلق فقط تهديدًا أمنيًا مباشرًا، بل يُنتج أيضًا كلفةً سياسيةً متصاعدة على مستوى الثقة. فالعلاقات الإقليمية لا تُبنى على النوايا المعلنة، بل على السلوك الفعلي المتكرر، ومع كل حادثة استهداف، تتآكل فرص بناء أي إطار للتفاهم المستقبلي. وهذا يعني أن إيران لا تخسر فقط في ميدان الصراع، بل أيضًا في رصيدها السياسي طويل الأمد، حيث تتراجع قدرتها على أن تكون شريكًا موثوقًا في أي ترتيبات أمنية إقليمية قادمة.

الخلاصة:

تمارس دول الخليج ضبط النفس ومحاولة احتواء الصراع ليس فقط كخيار مرحلي بل كإطار استراتيجي لإدارة الأزمات في بيئة إقليمية تتعدد بها الصراعات المختلفة، حيث برهنت أنها أساس استقرار المنطقة من خلال تبنيها مقاربات تسعى إلى منع الانزلاق نحو حرب شاملة، وفي الوقت ذاته تؤكد أن معادلة ضبط النفس ليست ضعفاً، بل أداة قوة قادرة على إعادة تشكيل المنطقة وفرض مسارات بديلة تؤدي لمزيد من الاستقرار في المنطقة؛ وعليه فإن سياسة الصبر الاستراتيجي التي تنتهجها دول الخليج تشكل خيارًا مرجحًا في المدى القصير، لكنها في الحقيقة ليست سياسةً مفتوحةً بلا سقف، بل صبرًا محسوبًا ومحدودًا تحكمهُ اعتبارات متعددة، فاستمرار الاعتداءات الإيرانية خصوصًا تلك التي تطال الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية، لا يمر دون تبعات، إذ يراكم كلفةً سياسيةً واقتصاديةً متصاعدة على طهران، ويُعيد تشكيل المزاج الاستراتيجي الخليجي تجاهها؛ من هنا، يمكن القول إن دول الخليج، رغم

(1) وكالة الأنباء السعودية، البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء خارجية مجموعة من الدول العربية والإسلامية بشأن الاعتداءات الإيرانية (19 مارس 2026م) تاريخ الاطلاع: 9 ابريل 2026م. https://www.spa.gov.sa/ar/w2541534

تمسكها بخيار التهدئة حتى الآن، ترسل في الوقت ذاته رسالةً واضحة مفادها أن ضبط النفس ليس بلا حدود، وأن كلفة الاعتداءات لن تكون آنية فقط، بل ممتدة. تمس مستقبل العلاقات، وتُعيد رسم ملامح التوازن الإقليمي على أُسس أكثر صرامة. وفي حال استمرار هذا المسار، فإن الانتقال من «الصبر الاستراتيجي» إلى «إعادة التموضع الاستراتيجي» لن يكون احتمالًا بعيدًا؛ بل خيارًا مطروحًا تفرضهُ معادلات الأمن والبقاء.

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران وانعكاساتها على سوريا

يأتي تقرير العلاقات الإيرانية-السورية لشهري فبراير ومارس 2026، بوصفه امتدادًا للموضوع الأبرز في الإقليم، والمتمثل في تأثيرات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وما يترتب عليها من تحولات في الملفات المرتبطة بطهران، وفي مقدمتها الملف السوري. فالتصعيد العسكري لا ينعكس فقط على القدرات الإيرانية المباشرة، بل يمتد إلى شبكة نفوذها الإقليمية، بما في ذلك موقعها في سوريا وطبيعة علاقتها مع دمشق في المرحلة الجديدة. وعليه، يتناول هذا الجزء من التقرير محورين رئيسيين، أولهما: التموضع السوري بين تراجع إيران وفرص الابتعاد عن ساحة الحرب. وأما الثاني: فسيتناول المخاطر المحتملة في ظل استمرار الحرب.

أولًا: التموضع السوري بين تراجع إيران وفرص الابتعاد عن ساحة الحرب

فرضت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إعادة تقييم لموقع سوريا ضمن توازنات الصراع الإقليمي، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها الساحة السورية بعد ديسمبر 2024م. فقد أدى سقوط النظام السابق إلى تفكك البنية العسكرية والأمنية التي كانت تشكل الحاضنة الرئيسية للنفوذ الإيراني، وهو ما انعكس في تراجع واضح لدور طهران في الداخل السوري قبل اندلاع الحرب الأخيرة.

هذا التراجع البنيوي منح سوريا مساحةً نسبية لإعادة التموضع الخارجي، إذ لم تعُد الأراضي السورية متاحةً بنفس الدرجة كقاعدة متقدمة للمواجهة الإيرانية مع إسرائيل، كما كان الحال خلال العقد السابق. وفي هذا السياق، يمكن فهم عدم تحول سوريا إلى ساحة مباشرة للحرب الحالية بوصفه نتيجة تراكمية لفقدان إيران بنيتها العملياتية داخل الدولة السورية، وليس فقط بسبب انشغالها بجبهة جديدة. فقد تراجعت قدرة طهران على استخدام المطارات والممرات البرية وشبكات الميليشيات التي كانت توفر لها عمقًا استراتيجيًا، ما جعل سوريا أقل قابلية للاستخدام كمنصة رد أو كساحة مواجهة بالوكالة.

هذا التحول فتح في المقابل فرصًا محدودة أمام دمشق الجديدة، تمثلت في إمكانية تبني سياسة حياد عملي، والسعي إلى تعزيز الاستقرار الداخلي، وإعادة تقديم نفسها كشريك إقليمي يسعى إلى إعادة الإعمار بدل الانخراط في محاور الصراع. كما أن تراجع النفوذ الإيراني أتاح هامشًا أوسع لإعادة ترتيب العلاقات العربية

والانفتاح على أدوار اقتصادية محتملة، خصوصًا في ظل البحث الإقليمي عن مسارات بديلة للنقل والطاقة بعيدًا عن مناطق التوتر. ومع ذلك، تبقى هذه الفرص مشروطة بقدرة سوريا على إدارة مرحلة الانتقال الداخلي ومنع عودة الفاعلين غير الدوليين إلى ملء الفراغ الأمني.

ثانياً: المخاطر المحتملة في ظل استمرار الحرب

على الرغم من أن تراجع النفوذ الإيراني ساهم في إبعاد سوريا جزئيًا عن أن تكون ساحة مواجهة مباشرة، فإن استمرار الحرب يحمل في طياته مخاطر متزايدة قد تعيد إدخالها في ديناميكيات الصراع بصورة غير مباشرة. فحالة التفكك الأمني النسبي في بعض المناطق، ولا سيما في الأجزاء الشرقية من سوريا وعلى الحدود مع العراق ولبنان، تخلق بيئة قابلة للاستغلال من قبل أطراف متعددة تسعى إلى استخدام الأراضي السورية كمسار لوجستي أو كساحة لرسائل عسكرية محدودة. ومع استمرار الضربات الإسرائيلية الاستباقية ضد مواقع يُشتبه بارتباطها بإيران أو بمخازن سلاح، قد يترسخ نمط من العمليات العسكرية المتقطعة داخل الأراضي السورية، وهو ما يضعف جهود الاستقرار ويؤثر سلبًا على مناخ إعادة الإعمار.

كما أن طول أمد الحرب يرفع احتمالات انتقال الصراع إلى مستوى «المواجهة الرمادية»، حيث يمكن أن تُستخدم الأراضي السورية لعمليات منخفضة الحدة عبر إطلاق صواريخ من مناطق حدودية أو تحركات مجموعات مسلحة غير منضبطة، الأمر الذي قد يدفع أطرافًا إقليمية ودولية نحو توسيع نطاق تدخلها الأمني داخل سوريا. وتبرز أهمية هذا الاحتمال في ضوء مؤشرات عملية بدأت بالظهور بالفعل، إذ شهدت الحدود العراقية-السورية محاولات لإطلاق صواريخ باتجاه قواعد أمريكية داخل الأراضي السورية[1]، إلى جانب ردود أمريكية استهدفت مجموعات مرتبطة بالحشد الشعبي في المنطقة الحدودية[2]، وهو ما يعكس بداية تشكل نمط من الاحتكاكات المحدودة التي لا ترقى إلى مواجهة واسعة لكنها تكرّس منطق الاشتباك منخفض الحدة. ومع تكرار مثل هذه الحوادث، قد تتحول المناطق الحدودية إلى مسرح لتبادل الرسائل العسكرية غير المباشرة، بما يعزز احتمالات انزلاق سوريا تدريجيًا إلى دائرة الصراع دون أن تكون طرفًا مباشرًا فيه، ويزيد في الوقت ذاته من مبررات توسيع الحضور العسكري الخارجي تحت عنوان الردع أو حماية المصالح.

في الوقت ذاته، تؤدي حالة عدم اليقين

---

(1) رويترز، مصدران: إطلاق صواريخ من الموصل بالعراق باتجاه قاعدة أمريكية في سوريا، (23 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 04 أبريل 2026م، https://bit.ly/41fRTEE.

(2) خبرگزاری تسنیم، تجاوز وحشیانه آمریکایی صهیونیستی به ایست و بازرسی در مرز عراق و سوریه، (25 آسفند 1404هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 أبریل 2026م، https://bit.ly/484bADl.

الإقليمي الناتجة عن الحرب إلى تداعيات اقتصادية مباشرة، من خلال إبطاء الاستثمارات المحتملة ورفع كلفة إعادة الإعمار وتعزيز المخاوف من عودة التوترات العسكرية، وهو ما يحد من قدرة دمشق على استثمار فرص الابتعاد عن الصراع. ومع استمرار الحرب لفترة طويلة، يبرز خطر تحوّل سوريا تدريجيًا إلى ساحة احتكاك غير مباشر، ليس عبر وجود إيراني واسع كما في السابق، بل من خلال فراغات أمنية تسمح بظهور فاعلين جدد قد يعيدون تدوير الصراع بصيغ مختلفة. ومن الناحية الجيوسياسية، تجدُ دمشق نفسها بين مسارين متناقضين يحمل كلٌ منهما تحدياته الخاصة؛ فإذا صمدت إيران في الحرب، فقد يؤدي ذلك إلى تعزيز موقع حلفائها في العراق ولبنان، ودفعهم إلى محاولة تعديل موازين القوى داخل هاتين الساحتين، بما قد ينعكس أمنيًا على سوريا من خلال تنشيط خطوط الدعم والضغط الإقليمي

أما في حال تمكن الولايات المتحدة وإسرائيل من إضعاف النظام الإيراني الحالي، فقد يدفع ذلك إسرائيل إلى تثبيت ترتيبات أمنية طويلة الأمد في الجنوب السوري، بما في ذلك الاحتفاظ بالمنطقة العازلة وتعزيز حضورها في محيط جبل الشيخ، وهو ما قد يعقّد الجهود الرامية إلى تسوية الملفات الداخلية الحساسة، وعلى رأسها مسألة السويداء. وفي كلا السيناريوهين، تبقى سوريا معرضةً لتداعيات غير مباشرة تعكس طبيعة موقعها الجغرافي وتوازناتها الداخلية الهشّة.

الخلاصة:

تُشير الديناميكيات المذكورة أعلاه إلى أن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران لم تكن العامل الذي أعاد تشكيل المشهد السوري، بل جاءت كمسار سابق مرتبط بتراجع النفوذ الإيراني في سوريا بعد سقوط النظام السوري السابق، وهو ما منح سوريا فرصةً نسبيةً للابتعاد عن المواجهة المباشرة. غير أن هذه الفرصة تبقى هشّة، إذ إن استمرار الحرب قد يُعيد إنتاج المخاطر عبر مسارات غير مباشرة، ما يجعل مستقبل سوريا مرتبطًا بقدرتها على تثبيت الاستقرار الداخلي، وضبط الحدود، ومنع أي طرف من إعادة تحويل أراضيها إلى ساحة صراع إقليمي.

الدور الوظيفي للحوثيين في المواجهة الأمريكية-الإيرانية.. وتوازنات البقاء المحلي

يُعتبر الهدوء النسبي أبرز سمات المشهد اليمني في شهري فبراير ومارس 2026م؛ وذلك في أعقاب التحولات السياسية الكُبرى التي شهدتها الساحة الجنوبية خلال شهر يناير الماضي. إلا أن إعلان جماعة «الحوثي» الانخراط في المواجهة الدائرة بين إسرائيل وأمريكا من جهة، وإيران من جهة أخرى، أواخر شهر مارس، يُعد من أبرز التطورات التي قد تترتب عليها تداعيات مستقبلية على الأوضاع المحلية. فقد أعلن «الحوثيون» في 28 مارس 2026م إطلاق صاروخين بالستيين ومسيرةً صوب أهداف في إسرائيل؛ حيث أكد المتحدث الرسمي باسم قواتهم يحيى سريع، أن هذا الهجوم يأتي

ردًا على الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على ما يسمى بـ«محور المقاومة» وعلى رأسه إيران. وتُثير هذه المشاركة، على الرغم من محدوديتها، تساؤلات عديدة بشأن توقيتها وأبعادها السياسية والاستراتيجية. وبناءً على ذلك، سيُناقش التقرير أسباب تأخر دخول «الحوثيين» العسكري للحرب إلى جانب إيران، إضافةً إلى تحليل أبعاد الهجوم على إسرائيل.

أولًا: دلالات تأخر المشاركة «الحوثية»

منذ اندلاع المواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى في 28 فبراير 2026م، تريّثَ «الحوثيون» في قرار المشاركة ولم ينخرطوا فعليًا إلا بعد مرور شهرٍ كامل. وربما يعود ذلك لعدة أسباب تتعلق بالأبعاد السياسية والعسكرية للجماعة على المستويين الداخلي والخارجي؛ إذ تُدرك الجماعة أن انخراطها المباشر في الحرب -سواءً باستهداف المصالح الأمريكية أو تهديد الملاحة في البحر الأحمر- قد يُفقدها الكثير من المكاسب التي حقَّقتها بموجب اتفاق مايو 2025م مع واشنطن. فقد منح هذا الاتفاق «الحوثيين» هامشًا زمنيًا لإعادة بناء قدراتهم العسكرية، وضمان تماسك جبهتهم الداخلية، وتعزيز اقتصادهم الذي يعاني ضغوطًا شديدة، مقابل الالتزام بالتوقف عن تهديد الملاحة والمصالح الأمريكية. وبناءً على ذلك، تُعد عودتهم للأعمال العسكرية بمثابة استدعاء لرد فعل أمريكي أكثر عنفًا، قد يُهدد بقاءهم ودورهم في المشهد اليمني مستقبلًا.[1] من جانب آخر، يرى «الحوثيون» أن التحولات الجوهرية التي شهدتها الساحة اليمنية مطلع عام 2026م -والمتمثلة في حل المجلس الانتقالي في 09 يناير وإعادة هيكلة المعادلة السياسية والعسكرية للحكومة الشرعية- تُمثل أبرز التحديات الداخلية التي تواجههم. وقد دفع هذا التطور الجماعة إلى ربط تحركاتها العسكرية بالمتغيرات المحلية؛ نظرًا لتأثيرها المباشر على تماسك جبهتها الداخلية ومستوى التأييد الشعبي لها. وتتضاعف مخاوف الجماعة في ظل امتلاك القوات الحكومية اليمنية القدرة على الدخول إلى شريط الساحل الغربي وتأمينه، حال حصولها على دعم وغطاء عسكري دولي كافٍ؛ لا سيما بعد إنهاء الأمم المتحدة مهمة بعثتها لدعم اتفاق الحديدة «أونمها». ويُعد رحيل البعثة الأممية نهايةً للمظلة التي وفرتها اتفاقية ستوكهولم 2018م، والتي سمحت للحوثيين طوال سنوات بالتواجد والتأثير الاستراتيجي على الساحل الغربي.[2] لذلك، يسعى «الحوثيون» للحفاظ على أبرز أوراقهم الاستراتيجية والتلويح بها بشكل دقيق ومحسوب؛ وهي القدرة على تهديد أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر. فهذه الورقة هي التي منحتهم ثقلًا

(1) يمن فيوتشر» حليل: دخول الحوثيين إلى حرب الشرق الأوسط.. ماذا بعد؟» (31مارس 2026م) تاريخ الاطلاع 1 ابريل 2026م. https://2u.pw/q0GVfT

(2) العربية «بعد انتهاء مهمة «أونمها».. دعوات لفتح جبهة الحديدة من جديد 2 ابريل2026م تاريخ الاطلاع 2 أبريل 2026م. https://2u.pw/xI2ouz

في المشهد اليمني لفترة طويلة، عبر الانخراط في التجاذبات الدولية المرتبطة بالممرات المائية، اتساقًا مع الرغبة الإيرانية في استدامة بقاء الجماعة وتطوير قدراتها العسكرية تدريجيًا. ويتحقَّق ذلك من خلال استمرار عمليات تهريب الأسلحة وإرسال الخبراء العسكريين؛ لتعزيز فاعلية الجماعة كذراع استراتيجية تخدم المصالح الإيرانية العُليا على المدى البعيد.

ثانيًا: أبعاد المشاركة «الحوثية»

تحملُ المشاركة «الحوثية» في المواجهة الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران -على الرغم من محدوديتها- رسائل دقيقة من حيث التوقيت والأبعاد؛ إذ تزامنت مع بروز مؤشرات حول مفاوضات إيرانية-أمريكية عبر وسطاء لإنهاء الحرب. ويسعى «الحوثيون» من خلال ذلك إلى تعزيز موقف طهران التفاوضي عبر تكثيف الضغوط على واشنطن وتل أبيب، في إشارةٍ مفادها أن تكلفة استمرار الحرب ستشهد تصاعدًا مستمرًا. كما توحي هذه التحركات باستعداد الجماعة لمعاودة تهديد الملاحة وحركة التجارة الدولية في مضيق باب المندب، لا سيما إذا وصلت الحرب إلى منعطفها الأخير ونفذت الإدارة الأمريكية تهديداتها باستهداف منشآت الطاقة والبنية التحتية الإيرانية. ومن شأن هذا التصعيد أن يُساهم في تأليب الرأي العام الاقتصادي العالمي، ليُشكل ضغطًا إضافيًا على واشنطن يتوازى مع التهديدات القائمة في مضيق هرمز، مما يضع الإدارة الأمريكية أمام مأزق تأمين ممرات التجارة الدولية في أكثر من نقطة اشتعال. وتزامنت التحركات «الحوثية» بالتقارير التي تحدثت عن احتمالية تنفيذ الولايات المتحدة عملية برية تهدف للسيطرة على جزر أو مناطق إستراتيجية في إيران لتأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز. ويأتي ذلك وسط مؤشرات حول إمكانية مشاركة قوى إقليمية في الهجوم الأمريكي الإسرائيلي المشترك؛ وهو ما استدعى ردًا صريحًا من جماعة «الحوثي» على لسان متحدثها العسكري، الذي هدد بالانخراط في الحرب بشكل مباشر وموسع في حال انضمام أي دولة للتحالف الأمريكي الإسرائيلي، أو في حال استُخدم البحر الأحمر كمنطلق لاستهداف الأراضي الإيرانية.[1]

يحمل استهداف «الحوثيين» لإسرائيل، على وجه التحديد، أبعادًا استراتيجية متعددة؛ إذ يسعى «الحوثيون» من خلاله إلى إيصال رسالة مزدوجة للجانبين الأمريكي والإسرائيلي، تؤكد قدرتهم على المناورة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ومن شأن هذه الهجمات أن تساهم في حشد التأييد للجماعة من بعض الأوساط الخارجية المناهضة للسياسات الإسرائيلية، فضلًا عن تمتين الجبهة الداخلية عبر استغلال الرمزية العاطفية للصراع مع إسرائيل. وفي الجوهر، تُعد هذه التحركات رسالة إسناد صريحة لإيران، نُفذت بإيعاز منها لتحويل الزخم الشعبي اليمني إلى جبهة دفاع عن المصالح الإيرانية. وبذلك، تحقق الجماعة أهدافًا مزدوجة تجمع بين المكاسب

(1) يمن فيوتشر» حليل: دخول الحوثيين إلى حرب الشرق الأوسط. ماذا بعد؟» (31مارس 2026م) تاريخ الاطلاع 1 ابريل 2026م. https://2u.pw/q0GVfT

السياسية المحلية والالتزامات التحالفية الإقليمية.[1]

الخلاصة:

تعكس مشاركة «الحوثيين» في الحرب إلى جانب إيران ماهية دورهم الوظيفي في المعادلة الاستراتيجية لطهران؛ حيث يتمثَّل هذا الدور في التلويح بتحريك جبهة البحر الأحمر وفقًا للمصالح الإيرانية، وضمان تكتيك مدروس يهدف لزيادة الضغوط ورفع التكلفة على الخصوم. ونظرًا لمكانة باب المندب كأحد أهم الممرات المائية الحيوية، فإن مجرد التهديد المحدود فيه، كفيل برفع تكاليف التأمين وإرباك الأسواق العالمية، لا سيما قطاعات الطاقة والنفط؛ وهو ما يتقاطع مع الرغبات الإيرانية الراهنة والمصالح «الحوثية» المحلية.

ومع ذلك، يُدرك «الحوثيون» أنهم لا يستطيعون الذهاب نحو تصعيد شامل يُهدد الملاحة الدولية؛ لتجنُّب مواجهة مفتوحة مع المجتمع الدولي والقوى الفاعلة، بما يتجاوز واشنطن وتل أبيب. لذا، تقتصرُ المناورة «الحوثية» على دعم إيران عسكريًا في إطار دقيق ومحدود؛ لضمان استمرار إسناد الحليف مع الحفاظ على المكاسب السياسية والميدانية المحقَّقة.

الحسابات الإسرائيلية في الحرب على إيران

تمكّنت إسرائيل من تحقيق العديد من المكاسب خلال الحروب التي بدأتها بعد هجمات السابع من أكتوبر 2023، وقد ساهمت عودة ترامب في تعزيز الطموحات الإسرائيلية لإحداث تغيير كبير في الشرق الأوسط، حيث اعتبرت المهمة الإسرائيلية ناقصة دون إحداث تغيير على مستوى النظام الإيراني؛ لإتمام عملية القضاء على وكلائه وحلفائه في المنطقة، وقد حقَّقت الهجمات الأمريكية والإسرائيلية التي شنُّت منذ يوم 28 فبراير جزءًا من الأهداف الإسرائيلية، كونها قضت على معظم مراكز القيادة والسيطرة في النظام الإيراني، ولكنها كشفت أن مهمة تغييره كلياً صعبةٌ للغاية وتكلفتها كبيرة إذ تتطلب هجوماً برياً لا يحبذُه الرئيس الأمريكي، وفي ظل الضغوط التي مارستها إيران عبر غلق مضيق هرمز والهجمات على دول المنطقة وتبعات ذلك على الاقتصاد العالمي، باتت الهدنة هي المخرج المؤقت المناسب لأطراف الصراع.

يركز هذا التقرير على الحسابات الإسرائيلية بشكل خاص في هذه الحرب؛ وذلك عبر مناقشة أهدافها من الحرب وانعكاساتها عليها وموقفها من الهدنة.

أولاً: الأهداف الإسرائيلية من الحرب

وضعت إسرائيل منذ أحداث أكتوبر 2023 «التغيير الشامل» كهدف استراتيجي في المنطقة؛ لإعادة معادلة الردع السابقة. وقد مثَّل تغيير سلوك النظام الإيراني بشكل جذري ذروة هذا التغيير عبر دفعه للاستجابة لثلاثة

(1) المرجع السابق

مطالب رئيسية تتمثَّل في التخلي الكلي عن البرنامج النووي، ووقف البرنامج الصاروخي، ووقف دعم وكلائه وحلفائه في المنطقة. ونظراً لاستحالة موافقة طهران على هذه المطالب بات إسقاط النظام الإيراني من المنظور الإسرائيلي هو السبيل الوحيد لتحقيق هدفها الاستراتيجي؛ نظراً لمحورية الدور الإيراني في التهديدات الأمنية لإسرائيل.

تُشير الكثير من التقارير إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو كان له دورٌ في إقناع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإمكانية تحقيق هدف تغيير النظام عبر هجوم قوي وسريع يهيئ الظروف لانتفاضة شعبية. وبذلك شاركت إسرائيل في الحملة ضد إيران، إلى جانب الولايات المتحدة؛ إذ نفَّذ سلاح الجو الإسرائيلي مئات الموجات من الضربات في إيران، وألقت طائراتُها أكثر من 13 ألف قنبلة على مواقع تابعة للنظام ومواقع عسكرية، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي، ومنصات إطلاق الصواريخ البالستية، ومواقع إنتاج الأسلحة، وبعض المنشآت النووية، ومقرات قيادة مختلفة [1].

ثانياً: انعكاسات الحرب على إسرائيل

لم تَسِر الحرب وفق الخطة المرسومة لها؛ فرغم القضاء على معظم قيادات الصف الأول في مراكز القيادة والسيطرة، إلا أن النظام الإيراني سرعان ما استطاع تجاوز الصدمة الأولى وبدأ في شن هجمات مضادة في المنطقة، ومن بينها إسرائيل التي تعرَّضت لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة من إيران ثم انخرطت الجماعات والتنظيمات التابعة لها في الحرب؛ فرغم الضربات الكبيرة التي وجِّهت لحزب الله سابقاً إلا أنه دخل مبكراً المواجهة، حيث بدأ في شن هجماته ابتداءً من اليوم الثالث للحرب، ثم انضم الحوثيون للمواجهة بشكل متأخر مستهدفين إسرائيل حصراً؛ على عكس التنظيمات العراقية التي تركزت هجماتها على المصالح الأمريكية في داخل العراق. تسبَّبت الهجمات الصاروخية على إسرائيل في خسائر بشرية محدودة لكنها كبدتها خسائر اقتصادية كبيرة جداً، فإضافةً إلى التكلفة المالية للحرب التي تحتاج خططها الهجومية والدفاعية إلى ميزانية ضخمة، تسببت حالة الحرب أيضاً في شل النشاط الاقتصادي بشكل عام، كما استهدفت جزئياً بعض الموانئ مما عطَّل الأنشطة التجارية، ومحطات الطاقة والمصانع والبنى العلمية ذات العلاقة بالصناعة العسكرية، كما توقفت حركة الطيران؛ مما انعكس على النشاط السياحي، والأهم من ذلك كله انعكاسات الحرب على الجبهة الداخلية التي تتميز بهشاشتها ومحدودية قدرتها التحملية، إذ هنالك هواجس من تزايد حجم الهجرة من إسرائيل مقابل تراجع الهجرة إليها، خاصةً فيما يتعلق بالكفاءات العلمية ورجال المال والأعمال.

(1) تايم أوف إسرائيل، إسرائيل تنتقل لاستهداف الاقتصاد الإيراني مع دخول الحرب "مرحلة الاستكمال"، (31 مارس 2026) تاريخ الاطلاع 07/04/2026: https://urli.info/1n1p3

ثالثاً: موقع إسرائيل من التهدئة

وافقت إسرائيل بامتعاض على الهدنة، ولكنها اقتصرتها على إيران فقط، وشنَّت بعد إعلان الرئيس الأمريكي دخولها حيز التنفيذ هجوماً كبيراً جداً على لبنان بلغ مئة ضربة في ظرف عشرة دقائق فقط، وهو ما أدانته وزارة الخارجية الإيرانية، وأكدت على أن لبنان مشمولٌ أيضاً بوقف إطلاق النار بين إيران وأمريكا، معتبرةً جرائم الكيان الصهيوني ضد لبنان انتهاكاً صارخا لهذا التفاهم[1]. وقامت بوقف مرور الناقلات عبر مضيق هرمز متعذرةً بهذا الانتهاك، كما هدد الحرس الثوري الإيراني بشن هجمات على إسرائيل دعماً لحزب الله، وفي المقابل صرَّح الرئيس الأمريكي بأن لبنان منفصلة عن الحرب مع إيران، وأنه سيعمل على حلها.

تكمن أهمية هذا التباين في أبعاده الاستراتيجية، إذ تعمل إيران على استعادة وحدة الساحات التي تفاخَرَ رئيس الوزراء الإسرائيلي بتفكيكها خلال السنوات السابقة، ولا يمكنه التنازل عن هذا المكسب الذي سيعتبر خسارةً استراتيجيةً تُعيد إسرائيل لمربع الردع السابق لأكتوبر 2023، وفي المقابل سيجدُ النظام الإيراني نفسه في مأزق داخلياً مع شعبه الذي سوَّقَ له وقف الهجمات على جميع الجبهات ضمن الشروط العشرة للموافقة على الهدنة والتفاوض، وأيضاً مع التنظيمات الوكيلة التي ستجدُ نفسها منكشفةً أمام إسرائيل وأمام حاضنتها الاجتماعية، وتعزز من موقف خصومها داخل الدولة، وبالمجمل تضع هذه المعضلة الطرفان الإيراني والإسرائيلي في معادلة شبه صفرية.

الخلاصة:

تمثِّل الحرب الجارية فرصةً يصعب على إسرائيل تكرارها؛ لذلك رغم كل الخسائر التي تتعرَّض لها إلا أنها تُفضِّل استمرارَ الحرب حتى تُحقِّق هدفَ إسقاط النظام. من هذا المنطلق لا تخدم الهدنة الحالية إسرائيل، وتُفضِّل انتقال الولايات المتحدة إلى الغزو البري أو على الأقل مواصلة ضرب القدرات الإيرانية العسكرية والسياسية والأمنية بأكبر قدر ممكن؛ لدفع النظام إلى الاستسلام أو على الأقل توفير أقصى ما يمكن من الظروف التي تُسهل تحريكَ انتفاضةٍ شعبيةٍ ضده، بعد نهاية الحرب.

(1) حساب وكالة مهر على تلغرام، إدانة شديدة للهجمات الصهيونية على لبنان، (09 أبريل 2026) تاريخ الاطلاع 09/04/2026: https://t.me/mehrnews/369629

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

على مستوى العلاقات الإيرانية بالقوى الغربية، قادت الولايات المتحدة في 28 فبراير 2026 هجوماً عسكرياً واسعَ النطاق على إيران، أدى إلى مقتل رأس النظام وكبار القادة العسكريين والسياسيين، فضلًا عن استهداف المواقع والأهداف العسكرية ومصادر الطاقة والمقدرات الاستراتيجية والأمنية للبلاد؛ وقد وضعت الحملةُ النظامَ الإيراني أمام مأزق غير مسبوق، ومع ذلك أظهر النظام الإيراني قدرًا معقولًا من التماسك، ووظَّف العديد من أوراقه؛ الأمر الذي رفع تكلفة الحرب وحوَّلها إلى حرب استنزاف طويلة. وبالنسبة للموقفين الروسي والصيني من الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، فيمكن تلخيصُه في أن البلدين لا يريدان التورط في حرب شاملة، لكنهُما في الوقت نفسه لن يقبلا بانهيار النظام الإيراني الذي يمثل حائط الصد الأخير ضد التمدد الغربي؛ لذا نسَّقت روسيا أمنياً وعملياتياً مع إيران، بينما مارست الصين ضغوطاً دبلوماسيةً مكثفة خلف الكواليس؛ لتقويض مسارات التصعيد ضد إيران، ومنع تحول أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب إلى كارثة عالمية لا يمكن احتواؤها؛ وسوف نتناول هذا الحدث من خلال المحاور التالية:

- تحديات الحملة العسكرية الأمريكية على إيران.
- موقف روسيا والصين من الحرب (الأمريكية-الإسرائيلية) على إيران.

تحديات الحملة العسكرية الأمريكية على إيران

بعدما وصلت المفاوضات التي توسطت فيها عمان بين الولايات المتحدة وإيران إلى طريق مسدود، شنت الولايات المتحدة في 28 فبراير 2026 هجوماً عسكرياً واسع النطاق على إيران. وعلى ما يبدو أن الرئيس الأمريكي راهن على القوة بدلًا عن الدبلوماسية، وبالفعل قادت الحملة العسكرية إلى مقتل رأس النظام وكبار القادة، كما طوَّرت واشنطن ومعها إسرائيل هجماتهما لاستهداف المواقع والأهداف العسكرية ومصافي النفط والمقدرات الاستراتيجية والأمنية للبلاد، وقد وضعت الحملة النظام الإيراني أمام مأزق غير مسبوق، ومع ذلك أظهر النظام الإيراني قدراً معقولًا من التماسك، ووظَّف العديد من أوراقه؛ الأمر الذي رفع تكلفة الحرب وقد يحولها إلى حرب استنزاف طويلة. يحاول التقرير أن يتناول طبيعة الحملة الأمريكية وأهدافها، وردود فعل إيران وكيفية تحريك أوراقها، ونتائج المواجهة وتداعياتها.

أولاً: حملة عسكرية أمريكية للتغيير

للمرة الثانية خلال أقل من عام تشارك الولايات المتحدة في حملة عسكرية ضد إيران، بينما كان هدف الضربة الأولى في يونيو 2025 القضاء على القدرات النووية الإيرانية، فإن الحملة الحالية التي حملت اسم «عملية الغضب الملحمي» رفعت شعار تغيير النظام، بجانب السعي لتحقيق أهداف أخرى وهي: تدمير قدرات إيران الصاروخية؛ ومنع تطوير أسلحة نووية؛ ومنع دعم محورها الإقليمي.

تصنف هذه الحملة العسكرية ضمن نهج القوة من أجل السلام الذي تتبناه الولايات المتحدة على الصعيد الدولي خلال المرحلة الحالية، وربما أغرى ترامب نجاح هذا النهج في تغيير وجهة النظام في فنزويلا بعد اعتقال الرئيس مادورو والاعتقاد بإمكانية تكرار الأمر في إيران، مع ذلك لا يُغفل الدور المهم الذي لعبته إسرائيل ونتنياهو تحديداً في إقناع الرئيس الأمريكي بالمضي قدماً في هذا المسار، بالإضافة إلى ضغوط بعض المتشددين في إدارة ترامب الذين شجعوا الرئيس على شن هذه الحملة وإغرائه بمردودها الشخصي عليه، ناهيك عن التفوق العسكري الفائق والتعويل عليه في إحداث التغيير المنشود، خصوصاً في ظل شرعية النظام الإيراني المتآكلة في الداخل التي تسهل المهمة من وجهة نظر واشنطن.

نفّذت واشنطن حتى مطلع مارس أكثر من 12,300 ضربة داخل الأراضي الإيرانية، أسفرت عن مقتل قيادات بارزة، بينهم المرشد الأعلى علي خامنئي وعلي لاريجاني أمين عام مجلس الأمن القومي، ومستشار المرشد علي شمخاني وغيرهم، وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن الحملة على إيران تحقق تقدماً ملموساً؛ بحسب قائد القوات المركزية الأمريكية الأدميرال براد كوبر، وذلك استناداً إلى عدة حقائق، وهي نجاح الهجمات في إخراج الأسطول الإيراني عن الخدمة وتدمير قوة طهران البحرية، وتدمير القوة الجوية الإيرانية

فضلًا عن الدفاعات الجوية، والسيطرة شبه الكاملة على سماء إيران، أو ما يعرف بتحقيق السيادة الجوية فوق الأجواء الإيرانية، إضافةً إلى إلحاق دمار واسع النطاق بقدرات إيران الصاروخية[1].

رغم الأضرار الكبرى التي لحقت بإيران غير أن هدف تغيير النظام لم يتحقق؛ وبالتالي اضطرت واشنطن إلى تغيير لهجتها حيث تراجعت عن التصريح علناً بأن هدف الحملة هو تغيير النظام الإيراني، وتحدثت عن سعيها لتحقيق عدة أهداف أخرى من بينها: إضعاف القدرات الصاروخية الإيرانية بشكل كامل، وتدمير القاعدة الصناعية الدفاعية الإيرانية، والقضاء على القوات البحرية والجوية، وعدم السماح لإيران بالاقتراب ولو قليلاً من امتلاك القدرة النووية، وحماية حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ناهيك عن فتح مضيق هرمز.

على هذا النحو انصبَّ التركيز الأمريكي على استهداف قدرات إيران الاستراتيجية لإنهاك النظام وإرغامه على الاستسلام لشروط واشنطن وكذلك إضعاف قدرته على التعافي بعد الحرب، ويأتي استهداف القدرات الصناعية ومصافي النفط والتهديد باستهداف منشآت الطاقة.

ضمن هذا السياق؛ وبينما توسع إيران من هجماتها بالمسيرات والصواريخ البالستية وتغلق مضيق هرمز وترفع تكلفة الحرب، وعلى الرغم من التهديدات الأمريكية بشن هجوم بري، غير أن هذا الاحتمال مشكوكٌ به وربما يكون ورقة ضغط بغرض استسلام طهران للشروط الأمريكية في ظل الوساطة التي تقوم بها باكستان وقوى إقليمية.

ثانياً: الأوراق الإيرانية والتحديات أمام واشنطن

على ما يبدو أن إيران كانت تتحسب لحملة أمريكية رغم المفاوضات، وأنها كانت تمتلك خطةً جاهزة للرد؛ لهذا سارعت بعد الهجوم الأمريكي إلى توجيه ضربات معاكسة بالصواريخ والطائرات المسيرة على الأراضي المحتلة في فلسطين بلغت حتى نهاية مارس قرابة 90 موجة من الهجمات، وبالتزامن مع ذلك شنَّت مئات الهجمات على التمركزات والقواعد الأمريكية في المنطقة، وطوَّرت من ردودها بناءً على توسيع واشنطن وإسرائيل لهجماتهم في محاولة من أجل خلق توازن عسكري واختبار فرص الردع، حيث استهدفت حقول ومصافي النفط في دول الخليج، بل امتدت هجماتها على المنشآت المدنية بهدف رفع تكلفة الصراع على دول المنطقة ككل.

ودخل على خط المعركة محور إيران الإقليمي كحزب الله في لبنان والجماعات الشيعية المسلحة في العراق ثم الحوثيين في اليمن، إضافةً إلى ذلك نجحت إيران في توظيف ورقة مضيق هرمز في الحرب، وذلك بإغلاق المضيق في وجه حركة الملاحة الأمر الذي أدى إلى تجاوز سعر خام برنت 110 دولارات أمريكية، كما هدَّدت

(1) الجزيرة، القيادة المركزية الأمريكية: تقدم كبير في الحملة على إيران وتدمير واسع لقدراتها الجوية، (03 ابريل 2026)، تاريخ الاطلاع: 9 أبريل 2026، https://tinyurl.com/23txnst3

باستهداف المنشآت النووية الإسرائيلية، باعتبار أن الهجمات على المواقع المدنية والمنشآت الحيوية يهدد النظام. ومع أن واشنطن ألحقت خسائر فادحة بإيران، لكن تذهب تقديرات أخرى إلى أن إيران ما تزال تحتفظ بقدرات مؤثرة في الحرب الجارية، الأمر الذي يُتيح لها القدرة على الاستمرار في الحرب لفترة أطول[1].

لا شك أن المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران تركت تداعيات عميقة على الولايات المتحدة، فبداية لا تحظى الحرب بدعم أغلبية الأمريكيين وقد يكون لها تأثير على توجهات الناخبين في نهاية العام، وهو ما يمثل ورقة ضغط على ترامب، من جهة ثانية تركت الحرب أثرها على الوضع الاقتصادي في الداخل[2]، ويتوقع أن تتزايد تكلفة المعيشة مع استمرار الحرب، كذلك تتعرَّض قاعدة ترامب الشعبية لانقسام حاد على خلفية قرار الحرب، حيث يعتبرها قطاعٌ مؤثر من أنصاره تتعارض مع مبدأ أمريكا أولًا، ويعتبرها آخرون حرباً من أجل إسرائيل، وما يزيد من الضغوط على ترامب عدم حسم الصراع بسرعة كما كان متوقعاً، وتحمُّل تكلفة مادية وبشرية تزيد من الضغوط عليه في الداخل.

كذلك قادت الهجمات على مصافي الطاقة في الخليج وإغلاق مضيق هرمز إلى اضطراب أسواق الطاقة عالمياً، حيث تضاعفت الأسعار تقريباً، ووضع ذلك اقتصادات الدول أمام تحدٍ، وأجبر واشنطن على رفع العقوبات عن النفط الروسي، وهو ما يُعزز من حربها على أوكرانيا ويقوض من فرص السلام على الساحة الأوروبية، وتهدد الحرب باحتمال الدخول في مرحلة ركود وتأثير على الاستثمارات العالمية، وربما يفتح الطريق إلى فوضى إقليمية قد تُعزز من الإرهاب العابر للحدود،

كما عززت الحرب من الفجوة عبر الأطلسي، بعدما رفض الأوروبيون تقديم تسهيلات لوجستية في الحرب، ناهيك عن الانضمام إلى ترامب في حملته على إيران، أو الانضمام إلى تحالف بغرض حماية الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما قد يقود إلى إعادة واشنطن تقييم تحالفاتها التقليدية، وربما زعزعة مكانتها، كما كشفت مداولات مجلس الأمن بشأن التعامل مع أزمة إغلاق مضيق هرمز، واستخدام الصين وروسيا لحق الفيتو ضد مشرع قانون بشأن حرية الملاحة عبر المضيق عن إشكالية فيما يتعلق بتجاهل قواعد القانون الدولي في ظل التنافس والصراع والمصالح المتضاربة بين القوى الكبرى.

الخلاصة:

تضغط الولايات المتحدة من خلال العمليات العسكرية والتهديد بالتصعيد

(1) Haley Britzky, Natasha Bertrand, Natasha Bertrand, Tal Shalev, Exclusive: US intelligence assesses Iran maintains significant missile launching capability, sources say, CNN, (Apr 3, 2026), accessed: 9 Apr 2026.

(2) الشرق بلومبيرج، حرب ترفع راية ركود الاقتصاد الأمريكي وتضغط على التوقعات، (26 مارس 2026)، تاريخ الاطلاع: 9 أبريل 2026، https://tinyurl.com/2ccvovmf

من أجل تغيير النظام في إيران أو حملِه على الاستسلام للشروط الأمريكية، لكن تواجه العملية العسكرية تحديات مع الوقت إذ تحوَّلت الحرب إلى عملية استنزاف مستمرة، وارتفعت تكلفة الصراع بصورة غير متوقعة، ولدى ترامب حسابات داخلية معقدة، مع ذلك فإن الهدنة الهشة وصعوبة إحداث اختراق وصولًا إلى اتفاق نهائي، قد يواجَهُ بإصرار أمريكي على استكمال الحرب حتى تغيير النظام أو دفع النظام نحو الاستسلام، وتطوير العمليات العسكرية بما يتناسب مع ذلك؛ لأن الواضح أن ترامب بطبيعة شخصيته وبصفته مسؤولاً عن عودة «أمريكا عظيمة مجدداً» لم يكن ليشن حرباً كي يخرج منها باتفاق وقد خسر شعبيته في الداخل وأفقد واشنطن مكانتها في العالم، أو ربما تكون ضغوط الداخل والتكلفة العالمية المرتفعة للحرب حافزاً لترامب لإنهاء صراع طاله أمدُه.

موقف روسيا والصين من الحرب (الأمريكية-الإسرائيلية) على إيران

تستقر روسيا والصين اليوم في وضعية الجيوسياسي «البراغماتي» الذي يُراقب المشهد من مسافة أمان كافية، بينما يمدان خيوط الدعم لإيران لضمان عدم انهيار حليف استراتيجي. حيث أن العقيدة المُشتركة لموسكو وبكين في الحرب (الأمريكية-الإسرائيلية) واضحة، ومختلفة عن حرب الـ 12 يومًا: هما لا تُريدان دفع فاتورة حرب شاملة، لكنهما لن تقبلا بخسارة «الورقة الإيرانية» التي تُمثل حائط الصد الأخير ضد التمدد الغربي.

وبينما تلعب روسيا دور «المهندس الأمني» عبر تزويد طهران بالمعلومات والتقنيات الدفاعية، تمارس الصين دور «الضامن الاقتصادي» الذي يمتص صدمات الحصار ويحافظ على شريان الحياة المالي.

في تقرير الحالة الإيرانية لشهري فبراير ومارس 2026م، سوف نناقش النجاح الروسي-الصيني في تحويل «أزمة دولية» إلى «رئة اقتصادية» ومنصة لكسر الأحادية الأمريكية، والذي يثبت أن موسكو والصين باتتا أكثر قُدرةً على اللعب في التوازنات المتناقضة، مستغلين رغبة ترامب في استقرار أسعار الطاقة للعودة إلى المسرح العالمي كوسطاء ضروريين، مع الحفاظ على استنزاف الخصوم كهدف استراتيجي يضمن بقاء المحور الشرقي القوة المرجحة في أي نظام دولي قادم.

أما محاور هذا التقرير فهي أولاً: روسيا والتنسيق الأمني العملياتي. ثانياً: الصين وحصاد «التوازنات النفطية».

أولاً: روسيا والتنسيق الأمني العملياتي

تتبنى موسكو تجاه الحرب (الأمريكية-الإسرائيلية) على إيران موقفًا يتسم بـ«البراغماتية السياسية العالية» والتحرك في المساحات الرمادية، فهي من جهة تُدرك أن سقوط طهران يعني انفرادًا أمريكيًا بالشرق الأوسط وتهديدًا لمصالحها في القوقاز؛ ولأجل ذلك نقلت تعاونها مع الجانب الإيراني من الإطار السياسي التقليدي إلى مرحلة الوحدة العملياتية غير المعلنة، حيث تجلى

ذلك بوضوح في التفوق المعلوماتي وبناء بنك أهداف دقيق عبر كشف مصادر استخباراتية رفيعة عن تزويد روسيا للمجهود الحربي الإيراني بمعلومات حساسة [1]تتعلق بتحركات القوات الأمريكية من خلال فتح بث مباشر من شبكة الأقمار الصناعية الروسية المتقدمة لغرف قيادة الحرس الثوري، مما مكَّن طهران من تحديد إحداثيات القواعد وتتبع مسارات الأساطيل بدقة جعلت صواريخها تتجاوز أنظمة الرصد وتصيب أهدافًا حيوية أربكت الحسابات الغربية، ولم يقتصر الدعم الروسي على نقل البيانات بل امتد ليشمل الحرب الإلكترونية وكسر أسطورة التفوق الجوي من خلال ما كشفته التقارير حول أسرار البيانات الاستخباراتية التي زودت بها روسيا إيران[2] وتفعيل منظومات تشويش إلكتروني متطورة في حوض بحر قزوين أدت لإرباك مسيرات الاستطلاع الأمريكية وتعطيل إشارات التوجيه للصواريخ الذكية موفرةً بذلك غطاءً دفاعيًا للمنشآت النووية، كما تَعزَّز هذا الدور بإنشاء جسر إمداد لوجستي استراتيجي عبر بحر قزوين، حيث رصدت الأقمار الاصطناعية تحركات مكثفة لسفن شحن روسية تنطلق من ميناء أستراخان محملة بأسلحة ومعدات تقنية متطورة ومساعدات عسكرية متواصلة[3] تضمنت رادارات وقطع غيار لمنظومات الدفاع الجوي (S-300 وS-400) لترميم ما تضرر منها في الموجات الأولى من الهجمات الأمريكية-الإسرائيلية، مما ضمن استمرارية المقاومة الجوية الإيرانية وقدرتها على استنزاف القوة المهاجمة بفعالية.

ثانيًا: الصين وحصاد «التوازنات النفطية»

خلال هذه الأزمة ظهر أن بكين تُمارس دور «العِملاق الهادئ» الذي يُدير المشهد من زاوية الاقتصاد الكُلي والدبلوماسية الوقائية الرصينة لضمان استمرارية مصالحها الحيوية في قلب الإقليم؛ حيث تجلّت المكاسب الجيوسياسية لهذا الدور في ترسيخ ملامح القطبية الجديدة عبر بروز مكاسب بكين وموسكو الجيوسياسية من الحرب على إيران[4] كقوى ضامنة لاستقرار الأنظمة الرافضة للإملاءات الأحادية، إذ نجحت بكين في تسويق نفسها كشريك استراتيجي وتجاري موثوق في مواجهة ما تصفه بـ«الفوضى الأمريكية»، مستثمرةً الرفض الدولي للمغامرات العسكرية لتعزيز تغلغل

(1) CNN بالعربية، روسيا تزود إيران بمعلومات استخباراتية عن أهداف أمريكية: مصادر تكشف لـ CNN التفاصيل. (07 مارس 2026م)، تاريخ الإطلاع 01 أبريل 2026م. https://cnn.it/3Qe62je

(2) DW بالعربية، دعم استخباراتي: أسرار البيانات التي زودت بها روسيا إيران. (10 مارس 2026م)، تاريخ الإطلاع 01 أبريل 2026م. https://bit.ly/3PV7mYb

(3) الشرق بلومبيرغ، تقارير استخباراتية: أسلحة روسية ومساعدات في الطريق إلى إيران. (26 مارس 2026م)، تاريخ الإطلاع 01 أبريل 2026م. https://bit.ly/4tkEozn

(4) رصيف 22، ماذا كسبت الصين وروسيا من الحرب على إيران؟، تاريخ الإطلاع 01 أبريل 2026م. https://goo.su/OMX-rUs

«مبادرة الحزام والطريق» في مفاصل المنطقة. وفي ذات السياق تنظر بكين بعين القلق الاستراتيجي لتهديدات البنية التحتية للطاقة، وهو ما دفع بوزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي للتشاور المستمر مع الجانبين الصيني والروسي حول تداعيات استهداف المنشآت النفطية وتوصيفها كجريمة حرب مكتملة الأركان[1]، مع التأكيد الصارم على أن أي مساس بسلامة الملاحة في مضيق هرمز سيؤدي حتمًا إلى زلزال يضرب الاقتصاد العالمي، الأمر الذي دفع الصين لممارسة ضغوط دبلوماسية مكثفة خلف الكواليس لتقويض مسارات التصعيد التي تُهدد تدفقات الخام الحيوي لمحركاتها الصناعية. ولذلك يمكن القول إن بكين دعمت طهران سياسيًا من خلال رفض التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي، لكنها لم يظهر أنها تدعمها عسكريًا أو أمنيًا بشكل مباشر.

الخلاصة:

لم تكن الحرب على إيران مجرد أزمة أمنية عابرة، بل مثّلت تحولًا بنيويًا في مكانة روسيا الدولية نجحت من خلاله موسكو في تحويل الأزمة إلى منصة لإعادة صياغة قواعد الاشتباك مع الغرب، حيث تجلّى هذا الاندماج بين المكاسب المادية والطموحات السياسية في تحطيم العزلة والشرعية القسرية للنفط الروسي إثر اضطرار إدارة ترامب لرفع العقوبات مؤقتًا عن النفط الروسي العالق في البحار لضمان استقرار الأسواق، مما أنقذ الاقتصاد الروسي من خطر الموت الذي كان يُهدده قبل يناير 2026، وجعل من موسكو المورِّد البديل والأساسي للنفط الإيراني، وهو ما أدى لاختلال الوحدة «الأطلسية» بعد أن وجدت الدول الأوروبية نفسها مجبرةً على شراء النفط الروسي عقب رفع العقوبات عليه من قبل الرئيس الأمريكي ترامب، مما كشف أن المصالح الأوروبية والأمريكية لم تعُد متطابقة ومنح الكرملين فرصةً ذهبيةً للعب على وتر الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، وتزامن ذلك مع انكشاف الأسلحة الغربية التي وفرها الميدان الإيراني لروسيا والصين لاكتشاف ثغراتها، كما خلق متنفسًا استراتيجيًا لروسيا في ملف أوكرانيا وثبَّت مكاسبها الميدانية هناك.

ويتبلور الموقف الروسي والصيني اليوم في وضعية «المراقب النشط» المستثمر في الاستنزاف المفتوح للقوى الغربية، حيث ترفض بكين وموسكو أيَّ مساس بالبنية التحتية للطاقة أو الممرات الملاحية الدولية، وتطالبان بوقف فوري للصراعات والعودة للحوار الدبلوماسي كسبيل وحيد لحفظ سيادة الدول.

(1) قناة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي على منصة «تليغرام»، تاريخ الإطلاع 01 أبريل 2026م. https://bit.ly/47CszfG

تقرير الحالة الإيرانية

لشهر فبراير ومارس 2026

WWW.RASANAH-IIIS.ORG